جامعة مولود معمري . تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# عصرنة الإدارة المحلية و تأثيرها على الخدمة العمومية

## دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان (ولاية تيزي وزو).

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسات العامة و الإدارة المحلية.

من إعداد الطلبة:

فارس بوقلال.

عبد النور بوخديمي.

تحت إشراف:

د/نبيلة بن يوسف.

لجنة المناقشة :

أ/ فضيلة حاكم جامعة مولود معمري..... .رئيسا

د/ نبيلة بن يوسف جامعة مولود معمري ..... مقررًا ومشرفًا

د / فازية خلفوني جامعة مولود معمري..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

**"قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ اِنـي حَفِيظٌ عَلِيمٌ"**

الآية (55) من سورة يوسف.

**"أَلَا إِ ن لِلهِ مَا فِي السمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللهُ بِكُل شَيْءٍ عَلِيمٌ"**

الآية (64) من سورة النور.

صدق الله العظيم

# شكر وعرفان

إن الشكر ينبغي أن يكون أولا و أخيرا لله عز و جل فنحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا في هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام و الاعتراف بالفضل

والامتنان للأستاذة الكريمة " نبيلة بن يوسف " التي كانت عونا و سندا لي من خلال النصائح التي قدمتها لي طوال فترة الإشراف على هذه المذكرة، وتوجيهي وتشجيعي و نسأل الله أن يجزيها عنا خير جزاء آمين.

و إلى الشموع التي تحترق لتنير درب العلم إلى كل من علمنا حرفا و كان لنا عونا في كل أطواري التعليمية إلى كل أساتذتي الكرام حفظهم الله.

# إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى القلوب الدافئة...إلى من أعطوني بدون سؤال و هونوا علي المحال ...

إلى روح والدي الكريمين رحمهم الله و جعل مثواهم الجنة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوالنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

عبدالنور بوخديمي.

# إهداء

من كان خلقه القرآن ، سيدي وحبيبي وقرة عيني ،" رسول الله محمد صلىّ الله عليه وسلّم " .

إلى اللذين أخذا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم وكانا لي الوجه الطافح حبا وحنانا، " والداي الكريمين" .

إلى من تتلمذت على أياديهم ، وإلى من أمدوني بنصائحهم ، وتوجيهاتهم ، "أساتذتي" .

إلى من كانوا لي حشدا لهمتي كلما رأوا ضجرا أو توان مني في بحثي ، "إخوتي" .

إلى كل طلبة دفعتي دون استثناء ، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

فارس بوقلال.

# مقدمة

**مقدمة:**

لقد أحدثت التكنولوجيا الحديثه زوبعة في كل المجالات خاصة الخدمات العمومية التي تسعي هي الأخري اليوم للتكيف مع هذه التكنولوجيا من أجل تطبيقها في مختلف الإدارات العمومية في الجزائر.

فالانترنت في عالمنا المعاصر وزن ثقيل إذ يقول بيترد روكر إن الانترنت الآن تحدث تغيرا في الاقتصاد والأسواق والهياكل الصناعية والمنتجات والخدمات .

كما تعتبر الإدارة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها فهي تستمد قوتها وصلابتها من قوة وصلابة الدولة كما تستمد عجزها من عجز الدولة وبذلك نحصل على إدارة قوية ومتحضرة أو العكس، ومنذ أن عرفت الدول المتقدمة منها والمتخلفة أهمية الإدارة سعت لتجعلها أداةً رئيسيةً لتسيير شؤونها، فهي لا تخضع للتخمين والعشوائية بل لقواعد ومبادئ علمية وموضوعية .

إنّ أهمية التكنولوجيا تشكل جزءً هاما في حياة المجتمعات والأفراد، لذلك اهتمت الحكومات والمؤسسات في العالم الغربي، بإدخال الوسيلة التكنولوجية في الحياة العلمية والعملية، وحذت حذوها المؤسسات الحكومية والخاصة للميزات والتسهيلات التي تقدمها، وحدت حدوها بعض دول الجنوب بداية الألفية الجديدة.

و لقد أصيبت الإدارة الجزائرية بأمراض عديدة ولعل أخطرها الفساد الذي هلك بنيانها الهيكلي في كل أشكاله ،لأن الفساد الأخلاقي الذي يعتبر بوابة لأشكال أخرى منها الفساد المالي و الإداري قد يدخل الإدارة الجزائرية في أزمة عميقة تضرب بضلالها على كافة الأنشطة في كل المجالات ، و الأزمة إذ طالت الإدارات (الأزمات الإدارية) فهي لامحال ستكون أزمات ذات أبعاد متعددة ، فتتأزم طرق المعالجة على صناع و متخذي القرار في الحالات اللاعادية .

ومع ضرورة مواكبة التطورات و التغيرات العالمية، أصبح لازما على الدول و منها الجزائر أن تصبوا إلى إدارة " ذكية " و يتطلب ذلك عصرنة إداراتها في مجمل القطاعات ، خاصة الإدارة المحلية حيث قامت الحكومة منذ الألفية الجديدة بإدخال أنماط حديثة تتركز على أبعاد تكنولوجية تهدف إلى رفع مستوى الأداء والخدمة وصولا لتحقيق الرضا الشعبي.

**أهميه الدراسة :**

تنبع أهميه الدراسه على أن العصرنة لها أثر كبير وبارز في حياتنا اليومية من خلال الخدمات المقدمة للمواطنين والاقتصاد في ربح الوقت والمجهود.

**الأهمية العلمية :**

تظهر لنا أهمية هذه الدراسة لأنها تحاول دراسة أهم المتغيرات المؤثرة في نوعيه الخدمة ومدى الرضا الجماهيري عليه ، ومدى اهتمام الدولة بها من ناحية عصرنة الإدارة المحلية لتقديم خدمه عموميه جيدة.

أكدت مختلف الدراسات التي تناولت موضوع العصرنه والتنمية الإدارية أهميه بالغة على مستوى المنظمة لما له من فوائد جمة في تحسين وزيادة الأداء والارتقاء بمستوى الخدمة العمومية.

**الأهمية العملية :**

تظهر أهمية الموضوع في مدى عصرنة مصلحة الحالة المدنية، وقدرتها على تقديم خدمة عمومية جيدة.

**أهداف الدراسة :**

يتمثل هدف الدراسة في محاولة إبراز وتأثير العصرنة على الخدمة العمومية في زيادة الكفاءة والفعالية و ربح الوقت والجهد.

**أسباب اختيار الموضوع :**

إن اختيارنا للموضوع يعود إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية .

**أسباب موضوعية:**

ظاهره تحتاج للبحث والدراسة.

التعرف على مدى نجاح العصرنه في البلدية تحديداً مصلحه الحالة المدنية وبعض جوانب الضعف والقصور المسببة لعدم تحسين الخدمة العمومية ومدى رضا الجماهير علي الخدمة المقدمة.

**أسباب ذاتية :**

نظرا لوجود مشاكل عديدة نجمت عن العصرنة والتذمر إظافة إلى السخط الجماهيري من خلال زياراتنا المتكررة للبلدية وخاصة لمصلحة الحالة المدنية تولدت لدينا الرغبة في البحث في هذا الموضوع .

**إشكالية الدراسة :**

**ما مدى تأثير العصرنة على العملية الإدارية في الإدارات المحلّية عامة وفي مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، بولاية تيزي وزو؟**

ما هو مفهوم العصرنة ؟ كيف تؤثر العصرنة على الخدمة العمومية في الإدارات المحلية؟

ما هي القوانين التي صدرت في إطار العصرنة الإدارية في الجزائر؟ وهل تم تطبيقها دون عراقيل؟

**حدود الدراسة: الحدود المكانية** تنحصر الدراسة في الإدارات المحلية في الجمهورية الجزائرية، وتحديدا في بلدية سيدي نعمان الواقعة في ولاية تيزي وزو والتي وقع عليها الاختيار للقيام بالدراسة التطبيقية.

أما **الحدود الزمانية** فان لم تحدد في عنوان الدراسة إلاّ أنه من الواضح أن الموضوع حديث، والدليل على ذلك حداثة الفكرة "عصرنة الإدارات العامة"، والقوانين المتعلقة به كلها جديدة.

**فرضيات الدراسة :**

تعتبر عصرنة الإدارة المحلية إحدى الطرق والأساليب الكفيلة لتحسين الخدمة .

كلما زاد تعميم العصرنة بطرق عشوائية وغير مقننة انعكس سلبا على الخدمة المقدمة.

اعتماد أساسيات العصرنة في بلدية سيدي نعمان سيخفف أعباء كثيرة على مواطنيها.

**أدبيات الدراسة :**

ورد موضوع عصرنة إدارة المحلية في جملة من أدبيات و الدراسات و مجملها عن الإدارة الالكترونية ، الحكومة الالكترونية .

عشور عبد الكريم دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية ( الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر) مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة حول إشكالية الدراسة هل للإدارة الالكترونية آلية محوريه في ترشيد الخدمة العمومية من خلال تطبيق النموذج الأمريكي والتجربة الجزائرية وتمخض عنها أسئلة منها كيف يؤثر تطبيق الإدارة الالكترونية على نموذج الخدمة العمومية و توصل إلى عدم الاكتفاء بها وعندها نوع من القصور في دورها في تقديم الخدمات المختلفة [1].

نجد رسالة الماجستير للباحث علي محمد عبد العزيز درويش حول تطبيقات الحكومة الالكترونية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2005 حول تحديث مدى خلق الفاعلية الإدارية والتحكم فيها وتحسين مستوى العمليات الإدارية باستعمال التقنيات الحديثة[2] .

[1] عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة، 2009 /2010. .

[2] درويش على محمد عبد العزيز ، تطبيقات الحكومة الإلكترونية ، مذكرة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005.

**مناهج الدراسة :**

**المنهج التاريخي :**

هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل أو هو مجموعة الطرق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي أو المؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه لما يساهم في تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها.في هذا المنهج يعتمد الباحث على مصادر كتبت من قبل ، لأن البحث التاريخي هو البحث عن وقائع حدثت في الماضي[1].

ونعتمده في دراسة الموضوع من باب معرفة اعتماده في العالم والنشأة التاريخية لفكرة العصرنة.

**منهج دراسة الحالة :**

الذي يهدف إلى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة ويظهر ذلك جليا في محاوله جمع اكبر قدر من المعلومات حول دور الحالة المدنية في تقديم الخدمة العمومية.

استعنا بـ**الاقتراب البنائي الوظيفي** الذي يعتمد على فكره التفسير الوظيفي انطلاق من الدراسة الأنشطة والوظائف التي تقدمها مصالح البلدية خاصة مصلحه الحالة المدنية.

**الإطار المفاهيمي :**

**الخدمة العمومية:** يوحي مصطلح الخدمة العامة أو الخدمة المدنية الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبيه الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية.

---

[1] عزيز داوود ، مناهج البحث العلمي ، الأردن : دار المشرق الثقافي ، 2002 ص 53-56

وتعرف أيضا بأنها : المنتجات التي تستهدف إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع و بصورة دائمة والتي يحترم القائم على إدارتها المساواة و الإستمرارية و الموجه إلى اكبر عدد ممكن من الجمهور سواء على المستوى الوطني أو المحلي ، و هذه الخدمات يمكن أن تقدم من طرف القطاعين العام والخاص و لكن عادة ماتقدم من طرف القطاع العام.

**الإدارة:** هي صناعه واتخاذ القرارات التي تتعلق بكيفية الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية لتحقيق النتائج المخطط لها ورضاء عملاء المنظمة الداخليين و الخارجيين عن طريق استحداث مجموعة من النظم المتقدمة فنيا إداريا ماليا تكنولوجيا اجتماعيا بيئيا قانونيا .

**التسيير الإداري:** هي مجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة والتي تشمل أساسا التخطيط التنظيم و التوجيه و الرقابة .

**الإصلاح الإداري:** هومجموعة الإجراءات الرامية إلى إزالة خلل ما في النظام الإداري.

**التحديث :** هو وتحسين القدرة ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري ويرتكز أساسا على إدخال أساليب إدارية وتقنية حديثة.

**مفهوم العصرنة:** معنى العصرنه في معجم اللغة العربية المعاصرة : جعل الشيء عصريا متماشيا مع روح العصر،و لتطوير مؤسسة أو منظمة يجب علينا عصرنة أفكارنا .

اصطلاحا:

هي تغيرات اجتماعيه تتمثل في الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث . توجد نظريتان حول عملية العصرنه وهما :

أ. **النظرية التاريخية:** تعرف العصرنة بواسطة تعيين الزمان والمكان للأنتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع عصري . من ناحية الزمان المقصود القرن السابع عشر وما بعده ويتعلق بثلاث ثورات هي: الثورة الصناعية ، الفرنسية والأمريكية. ومن المكان المقصود غرب أوروبا وأمريكا. وتعرف العصرنة في اللغة اليومية مقارنة الحاضر مع الماضي.

ب **النظرية التحليلية:** تركز هذه النظرية على الحديث عن مميزات المجتمعات العصرية مقارنة مع التقليدية ويركز علماء الاجتماع على مستوى الماكرو وعلى مستوى الميكرو اي التغير الذي حدث في المجتمع العام وفي نمط حياة ومفاهيم الفرد .

وأخيرا العصرنه تكمن في إدخال تقنيه التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الانترانت كوسيلة لتسهيل الخدمات.

**تقسيم الدراسة :**

ارتأينا في هذا البحث إلى تقسيمه لفصلين الفصل الأول يتمحور حول الإطار النظري للإدارة المحلية وأهميه ودور الإدارة المحلية و خصائصهاو علاقة عصرنة الإدارات المحلية بالسلطة المركزية.

الفصل الثاني الاعتماد على دراسة ميدانيه لبلديه سيدي نعمان تحديداً تحديداً إلى مصلحة الحالة المدنية لمعرفة كيفيه تسييرها و الخدمات المقدمة للمواطنين .من خلال إجراء الإستبيان والمقابلات .

**صعوبة الدراسة:**

صعوبة الحصول على الموافقة لإجراء التربص في البلدية .

صعوبة الحصول على المعلومة من الموظفين والتهرب .

خوف وإرتباك المواطنين بإدلاء بأرآئهم حتى على إستمارة الإستبيان .

# الفصل الأول:
# التأصيل المفاهيمي للإدارة المحلية

## الفصل الأول: التأصيـل المفاهيـمي للإدارة المحلية :

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية لاسيما بعد اعتماد الاتجاه الديمقراطي الذي يعطي الفرصة لتوسيع مشاركة المواطنين في عملية الحكم وإدارة شؤونهم بأنفسهم، وكذلك ما يحث عليه هذا النظام من فاعلية وكفاءة للخدمات الموكلة إلى وحداته. ومع ذلك يبقى مفهوم الإدارة المحلية المتداول في المحاضرات واللقاءات الرسمية والصحف غير مفهوم عند الكثير من الأفراد حتى المتعلمين منهم، بل أثناء البحث العلمي تجده غير محدد عند الباحثين في مجالات الإدارة.

في هذا المبحث الأول سوف نتطرق إلى إلى مفهوم الإدارة المحلية وما يتعلق بها، من جدلية الحكم المحلي و الإدارة المحلية، ثم إلى اللامركزية الإدارية، الخصائص ، وأخيرا مبررات وأهداف وأهمية الإدارة المحلية و علاقة عصرنه الإدارات المحلية بالسلطة المركزية.

## المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلّية :

يعتمد المبحث على مجموعة من المطالب التفسيرية والتوضيحية وصولا إلى تحديد مفهوم الإدارة المحلية.

### المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية (administration locale )

لقد تعددت التعاريف وتنوعت بتعدد الزوايا التي يرى منها الباحث الإدارة المحلية، وتنوعت تسمياتها من دولة إلى أخرى، هناك من يطلق عليها باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم، كما سميت الإدارة المحلية لتفريقها عن الإدارة المركزية.

وأصطلح عليها في بعض الدول الغربية مثل بريطانيا بالحكم المحلي لتمتعها باستقلالية واسعة لدرجة تشبيهها بالحكومة المحلية[1].

يمكن حصر تعريف الإدارة المحلية مبدئيا لاسيما حسب بعض المؤلفين الفرنكفونين في ثلاث اتجاهات رئيسية وهي كالآتي:

1 استنادا إلى **وظائف** الإدارة المحلية .

2 استنادا إلى **أهداف** الإدارة المحلية.

3 أما الاتجاه الثالث فينظر إلى **جوهرها** ومبناها وهيئتها[2].

يعرفها الباحث "سليمان محمد الطماوي" على أساس **الوظائف** التي تقوم بها؛ " توزيع **الوظائف** الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية أو المصلحية المستقلة، حيث تقوم هذه الهيئات في ممارساتها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"[3]

---

[1] – مسعود شيهوب،أسس لإدارة المحلية – تط.بيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص05.

[2] - مياسة أودية، الفعلية الإدارية في الجزائر، مذكرة ماجستير،تخصص تنظيم سياسي وإداري،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008، ص 25.

[3] –محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع،2004،ص61.

ويعرفها "محمود صلاح" على أساس **الهدف؛** " أسلوب إداري **يكفل** توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيها تباشره من اختصاصات محدودة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدول أساسا بهدف تنمية المجتمعات وإشباع حاجات أفرادها"[1]

أما الاتجاه الثالث وطبقا لمدخل النظم فإن نظام الإدارة المحلية، يتمثل في كل وحدة محلية لها مجموعة من المدخلات تستمدها من المحيط الاجتماعي ، السياسي والاقتصادي والثقافي والمتمثلة في الموارد البشرية والمالية والطبيعية والقوانين والتنظيمات، العادات والتقاليد، وتقوم بتحويل هذه الموارد إلى قرارات وسياسات وبرامج تمثل مخرجات النظام وتتمثل في جميع الخدمات العمومية التي تشبع حاجات المواطنين ، وتقوم المجالس المحلية عن طريق التعرف على مواردها و إمكانياتها و دراسة المشكلات التي يواجهها المجتمع من وضع الحلول المناسبة لها حسب ما يتوفر لها من مدخلات لكي تحقق العديد من الأهداف في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي تصب في النهاية في مفهوم التنمية المحلية [2].

ووفقا للتعاريف التي استقرت عليها الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للسلطات المحلية، تعريف الإدارة المحلية كونها :

1/ تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة، مستوى الولاية أو المقاطعة أو المحافظة.

2/ وجود هيئات منتخبة من سكان الوحدة المحلية، لها الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[3].

وفي الأخير نستنتج أن الإدارة المحلية هي أسلوب من الأساليب التنظيم الإداري في الدولة مع توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى الهيئات المحلية المستقلة ومنتخبة، تمارس مهامها على إقليم محدد جغرافيا وتكون هي المسئولة أمام الحكومة المركزية.

---

[1] ـ نعيمة بنت على محمد الجهمي، إعداد وتدريب القيادات الإدارية المحلية، الإدارة العامة، ب د ن،1998 ، ص 24.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001 ، ص 40.

[3] –مصطفي الجندلي، الإدارة المحلية وإستراتجيتها، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع،1987، ص 111.

## المطلب الثاني: تعريف الإدارة المحلية بالنظر على أنها حكم محلي:

أثارت إشكالية **التفريق والتطابق** بين الإدارة المحلية والحكم المحلي جدلا كبيرا واختلافا بين الدارسين؛ وسنقدم وجهات النظر لثلاث اتجاهات.

**أ- الاتجاه الذي يرى وجود فروق بين المصطلحين:**

يستند هذا الرأي إلى الإدارة المحلية نظام يعتمد على **اللامركزية الإدارية**؛ أي توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وأقاليمها. أما الحكم المحلي فهو نظام يتميز **باللامركزية السياسية** وذلك من خلال توزيع السلطات السياسية الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) الحكومة المركزية وحكومات أقاليمها.

**ب – الاتجاه الذي يرى عدم وجود فروق:**

إن الإدارة المحلية **تمهيد** للحكم المحلي ومرحلة سابقة له، حجتهم في ذلك تقوم على أن اعتماد نظام الإدارة المحلية في كثير من الدول في مراحل تكوينها الأولى من أجل السيطرة على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية فيها، ثم الانتقال إلى خطوة ثانية إلى منح الاستقلالية السياسية والإدارية للأقاليم.

**ج – الاتجاه الداعي إلى عدم التفريق:**

يذهب بعض الدارسين إلى الاعتقاد أن الدولة الموّحدة تعتمد نظام الإدارة المحلية، والدول الفيدرالية تعتمد نظام الحكم المحلي، جوهر التسميتين يكمن في اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية[1].

يمكننا القول على أنهما وجهان لنظام واحد مع بعض الاختلافات في اتساع وضيق الصلاحيات.

وفي الدول العربية نجد هاتين التسميتين موروثة عن حقبة استعمارية، فكما ورثت الجزائر نظام الإدارة المحلية عن فرنسا، ورثت مصر نظام الحكم المحلي عن انجلترا.

---

[1]– بشير شهاب ، مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي في الجزائر، محاضرة غير منشورة، ورقلة : جامعه قاصدي مرباح.

## المطلب الثالث: مفهوم اللامركزية الإدارية décentralisation administrative

**أولا : تعريف اللامركزية الإدارية .**

تعرف اللامركزية على أنها" أسلوب في التنظيم يقوم على توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات الأخري المستقلة قانونا"، وبهذا المعنى فهي تأخذ عدة أشكال قد تكون لامركزية سياسية أو إدارية أو مالية أو اقتصادية.[1]

**فاللامركزية السياسية : décentralisation politique** تعرف على أنها الوضع الدستوري الذي يقوم على توزيع الوظائف و السلطات الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الموجودة في العاصمة و حكومات الأقاليم أو الولايات، ويعرف هذا التنظيم دستوريا بالإتحاد الفيدرالي أو الاتحاد المركزي[2] و هو يقوم على تعدد السلطات الثلاثة للدولة مع وجود دستور عام يحكم الدولة .

**أما اللامركزية الاقتصادية: décentralisation économique** فهي تتمثل في التحول من القطاع الخاص وترك الإمداد بالسلع والخدمات إلى السوق الحر والشركة العامة، خاصة التي تتعاون فيها الحكومة والقطاع الخاص في إمداد الخدمات والبنية الأساسية و يمكن أن تشمل الخوصصة على ما يلي :

السماح للمشاريع الخاصة بأداء الوظائف التي كانت حكرا على الحكومة ، و التعاقد على الإمداد أو إدارة الخدمات العمومية، نقل مسؤولية الإمداد بالخدمات العمومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص[3].

**اللامركزية المالية: décentralisation fiscale** تتعلق بسلطة صنع قرارات الإيرادات وإنفاق الهيئات أو الحكومات المحلية أو المنظمات المستقلة وتأخذ عدة أشكال: التمويل الذاتي، استرداد التكلفة ،التمويل المشترك، التحويلات بين الحكومات إلى الحكومات المحلية للضرائب الحق في الاقتراض[4].

---

[1] –خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية و أثرها على كفايتها ،عمان :دار الثقافة للنشر ،1993 ،ص 22.

[2] – المرجع نفسه ، ص22.

[3] – محمد سمير عبد الوهاب، الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي، بيروت: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي5، 2007 ص 07.

[4] – المرجع نفسه ،ص 06.

**أما اللامركزية الإدارية: décentralisation administrative** فهي تعرف بأنها " طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة الموحدة أو البسيطة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية و بين الهيئات المحلية المنتخبة تباشر اختصاصاتها في هذا المجال لتامين الحاجات المحلية تحت رقابة السلطة المركزية".

فالنظام الإداري للامركزية هو ذلك النظام الذي يقوم على توزيع الوظائف والسلطات الإدارية بين الإدارة المركزية ( الحكومة ) والهيئات والوحدات الإدارة أخرى الإقليمية أو مصلحيه مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية، اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة[1].

**أقسام اللامركزية الإدارية:**

تقوم اللامركزية الإدارية على توزيع الوظائف الإدارية للدولة بين الجهاز الإداري المركزي والهيئات الأخري المستقلة على أساس إقليمي أو موضوعي، ومن هنا تتحدد أقسام اللامركزية الإدارية والتي تمثل في :

- **اللامركزية الإقليمية** : و تتجلي في استقلال جزء من إقليم الدولة في إدارة شؤونها المختلفة و إشباع حاجات أفرادها بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية على أن تخضع لرقابة السلطة المركزية ، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافيه إدارية وتضم المجموعة السكانية تربط فيما بينهم روابط التضامن و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية، (و هي تشكل نظام الإدارة المحلية ).
- **اللامركزية المصلحية (المرفقية):** حيث توزيع الوظيفة الإدارية على أساس موضوعي باللامركزية المصلحية و هي تعني قيام هيئات عامة و تمتعها بقدر معين من الاستقلال متخصصة في موضوع نشاط معين .[2]

---

[1] – محمد سمير عبد الوهاب ، مرجع سابق الذكر ، ص 06.

[2] –ناصر لباد ، القانون لإداري ، التنظيم الإداري ،ج1 ،ط3 ، الجزائر : مطبعة قالمة ، 2007 ، ص 92.

## المطلب الرابع: خصائص الإدارة المحلية :

### 1 اعتراف بوجود مصالح محلية متميزة من المصالح الوطنية:

يتم الاعتراف بهذه المصالح من طرف السلطة التشريعية بموجب قوانين متعلقة بتلك الهيئات (قانون البلدية والولاية ) التي تتكفل السلطة المحلية بتسييرها والإشراف عليها سواء كانوا موظفين أو منتخبين من قبل الشعب، ويوجد طريقتان معتمدتان في تحديد هذه المصالح.

أ الطريقة الأولى: يحدد فيها المشرع **اختصاص السلطة اللامركزية** حيث لا يمكن ممارسة أي نشاط إلاّ بتشريع مستقل حتى لو توفرت كل الإمكانيات، وهذا ما يعرف بالطريقة الإنجليزية، ومبرر قيام نظام اللامركزية يعود إلى وجود مصالح محلية خاصة بالسكان المحليين في نطاق الوحدة المحلية، التي تهدف إلى تطلعات واهتمامات واحتياجات سكان الإقليم، وتختلف احتياجاتها عن المصالح والشؤون الوطنية العامة[1].

ب أما الطريقة الثانية فهي التي يذكر فيها المشرع **الاختصاصات اللامركزية** بصورة عامة.

### 2 إنشاء أجهزة محلية منتخبة و مستقلة للإدارة والتسيير المصالح المحلية :

لا يكفي الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، حيث يقتضي نظام إداري لا مركزي أن تستند إليه إدارة وتسيير هذه المصالح المحلية إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المحلية[2].

تقتضى الصفة المحلية أن تكون هذه الهيئات من سكان الوحدة المحلية فهم يمثلون الإقليم أو الوحدة المحلية ولا يمثلون السلطة المركزية، أما الاستقلال فإنه يتجسد في أمرين هما ، الشخصية المعنوية والانتخاب.

تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظائف الإدارية حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها، مما يترتب عن ذالك من حقوق والتزامات وتحمل المسؤولية.

---

[1] . محمد الصغير بعلي، مرجع سابق الذكر ، ص63.

[2] . محمد الصغير بعلي، مرجع سابق الذكر، ص 15 .

الشخصية المعنوية على المستوى القانوني المبدأ الأساسي للامركزية الإدارية، ويمثل هذا الاستقلال جوهر الاختلاف بين اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري بسبب عدم اكتساب الشخصية المعنوية، وبالتالي عدم استقلالها عن السلطة المركزية، فهي تمثل شكل من أشكال المركزية الإدارية.

أما الانتخاب فيعد في تشكيل الأجهزة المحلية شرطا من شروط قيام النظام اللامركزي[1].

والقول الراجح هو أن الانتخاب هو أحسن شرط وضمان يحقق الاستقلالية للهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية[2].

ويبقى الانتخاب طريقة الديمقراطية المعززة لاستقلال الهيئات المحلية في إطار اللامركزية في مختلف الدول.

**3 / خضوع الأجهزة المستقلة لوصاية سلطة إدارية:**

إذا كان الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة يقتضي قيام وإنشاء هيئات وأجهزة محلية مستقلة ومنتخبة فإن هذا لا يكون مطلقا بما يؤدي إلى نظام اللامركزية السياسية وضع له ما يسمي بالوصاية الإدارية.

عرفت الوصاية الإدارية على أنها "مجموعة السلطات التي يمنحها المشرع لسلطة إدارية عليا لمنع انحراف وتخاذل وتعنت وإساءة استعمال الهيئات اللامركزية لسلطاتها لتحقيق شرعية أعمالها وعدم تعارضها مع المصلحة العامة[3] .

يبرز التعريف أعلاه الغرض من نظام الوصاية الإدارية، فإذا كانت اللامركزية الإدارية تتضمن توزيع الوظائف الإدارية بين الهيئات الإقليمية أوالمصلحية، فإن ذلك قد يشكل خطرا على وحدة الدولة وانسجام أعمالها بما يتوافق مع مصلحة الدولة ككل، واحترام القوانين المعمول بها، وهذا الخطر يكمن في انفصال الأقاليم (الحكم الذاتي ) أو عدم مراعاة المصلحة العامة للدولة في أعمال هذه الهيئات.

---

[1] . المرجع ذاته، ص 18 .

[2] عمار بوضياف،الوجيز في القانون الإداري،الجزائر : دار ريحانة للنشر والتوزيع، ص78.

[3] . عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في النظم الإدارية المحلية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973 ،ص 118.

تأخذ هذه الوصاية عدة **أشكال** تتجلي فيما يلي:

**الرقابة على الأشخاص:** تكون على أفراد الهيأت المحلية بالتوقيف أو الإقالة أو العزل أو الطرد .

**الرقابة على الأعمال:** تتمثل في التصديق والتعديل والإلغاء والحلول.

## المبحث الثاني: مبررات وأهمية وأهداف الإدارة المحلية وعلاقة العصرنة بالسلطة المركزية :

### المطلب الأول : مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية :

إذا كانت معظم الدول اليوم على الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تبنت نظام الإدارة المحلية فإن الأسباب قد تكون واحدة في كل الدول حيث تؤكد معظم المظاهر وسيمات العصر الذي نعيشه من تغيرات ملموسة و التحولات الغير المسبوقة في مجالات اتساع وتعقيد وظائف الدولة إلى حتمية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والمحلية ، والأخذ باستراتيجيات التطوير و الإصلاح الإداري .

إن معظم أدبيات الإدارة الحديثة تركز على استراتيجيات الإصلاح الإداري التي تتكون من مجموعة المحاور يمكن ان نجملها في مايلي: [1]

– محور الكفاءة والمساءلة الفعالة أي البحث عن وسائل التنفيذ الكفؤة و الفعالة للبرامج والسياسات العامة في ظل المسائلة المستمرة.

– محور الأساليب العلمية في الإدارة.

– محور تطوير الثقافة التنظيمية.

إن الأساليب الإدارية المختلفة ( المركزية ، اللامركزية الإدارية ( المرفقية أو المصلحية ) ،( إدارة محليه ..)،تأخذ بها الدول بما يتفق مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأن هذه الأساليب ليست هدفا في حد ذاتها بقدر ما هي وسائل لتحقيق الأهداف الايجابية للدولة في المجالين السياسي والاقتصادي ، وتنمية المجتمعات ، و كضرورة حتمية و فنية لتحقيق الفعالية الإدارية و رفع الانتاجية .[2]

---

[1] – أحمد رشيد ، الإصلاح الإداري ، إعادة التفكير ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1994 ، ص 29.

[2] – مياسة أودية ، مرجع سابق الذكر ، ص 77.

وفي الحقيقة أن هناك من يؤكد على أن الإدارة المحلية هي أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في أداء السلع والخدمات المحلية لأنه على عكس المؤسسات العامة و الفروع الإدارية فإنها تتميز بخاصية الحساسية والاستجابة لحاجات المواطن المحلي[1].

يمكن القول أن المجالس المحلية تكون أكثر استجابة من الحكومة المركزية للمطالب المحلية لمعرفة هذه المجالس بالمجتمع المحلي و ظروفه وإحساسها بالمسؤولية المباشرة تجاه المواطنين والعلم أعضائها أن إعادة انتخابهم تتوقف على موقف الرأي العام المحلي من أدائهم واستجابتهم للمطالب المحلية، و هنا يبرز دور وسائل الإعلام المحلية في فعالية استجابة السلطات المحلية للحاجات والمطالب المحلية من خلال جمع المعلومات عن المشاكل المحلية و وضعها تحت عيون المنتخبين.

وعلى المستوى السياسي تعتبر الإدارة المحلية مقدمة الديمقراطية السياسية ، فهي النظام الذي يعمل على إشراك الشعب في إدارة أموره بنفسه ، وقد ظهر هذا النظام في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية التي تحاول تحقيق مبادئ الديمقراطية نهاية القرن التاسع عشر[2].

إن الاسباب التي أدت إلى تبني نظام الإدارة المحلية تكاد تكون واحدة و تتمثل في :

**ازدياد وظائف الدولة :** عندما كان النشاط الدولة محدودا كان من السهل على الحكومة المركزية أداء خدماتها في جميع أرجاء البلاد ، غيره أن تطور دور الدول و اتساع نطاق نشاطها أدى إلى تطوير الجهاز الإداري للقيام بهذا الدور ، وتعتبر الإدارة المحلية أهم هذه الأجهزة[3] .

**التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة و تنوع أساليب الإدارة تبعا لذالك :** أن الادارة المركزية في أدائها للخدمات تضع أنماط وأساليب متشابهة لكل المواطنين على كافة القطر، بينما الخدمات المحلية متفاوتة من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما أن المشاريع التي تقام تختلف من بيئة لأخرى .

**الإدارة المحلية أكثر إدراك للحاجات المحلية :** حيث يقوم نظام الإدارة المحلية على إشراك المواطنين المحليين في إدارة شؤونهم المحلية لهذا فهم أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية .

---

[1] – محمد سمير عبد الوهاب ، مرجع سابق الذكر ، ص24.

[2] – محمد أنيس جعفر قاسم ، ديمقراطية الإدارة المحلية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1985 ، ص 06.

[3] – عبد الرزاق الشيخلي ، الإدارة المحلية : دراسة مقارنة ، ط1 ، عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ، 2001 ، ص 21.

**التدرب على أساليب الحكم :** حيث ثبت من تجارب الدول المتقدمة أنها مدرسة لتخريج أفضل وأكفأ موظفي الدولة والقيادات .

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإدارة المحلية :**

إن الإدارة المحلية هي عبارة عن أسلوب إداري يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يقوم على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة للوحدة تهدف إلى تحقيق مصالحهم المشتركة فتمارس السلطات والاختصاصات المخول لها قانونا فضلا عن تقييدها بحدود إقليمية ، كما يتم اختيار غالبية أعضاء هذه الهيئة بالانتخاب وتتولي القيام بالخدمات المحلية وإدارة المرافق المحلية تحت رقابة السلطة المركزية.

وانطلاقا من كل هذا فإن نظام الإدارة المحلية يسعى إلى تحقيق الصالح العام، فالجهاز الإداري يسهر علي توفير الطمأنينة والإستقرار لأكبر عدد ممكن من الناس، ما يفرض على الدولة تحديث جهازها الإداري لأداء خدمة عمومية ذات نوعية[1].

ويعد نظام الإدارة المحلية عنصر مهم في النظام الإداري للدولة لكونه أقرب إلى المواطن، حتى يكون فعالا وتتحقق فعالية النظام الإداري ككل، ومن أهم ما تتميز به الإدارة المحلية هو توفرها على ميزة التخصص من خلال التقسيم الجغرافي لإقليم الدولة إلى وحدات إدارية، يسهل إدارتها وتنظيم نشاطها، وهذا التقسيم يجب أن يراعي مجموعة من المعايير أهمها الكثافة السكانية،الخصائص الجغرافية وغيرها.

و من هذا الباب نستطيع القول أن أهمية نظام الإدارة المحلية يكمن في تناوله عدة مجالات منها المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والإداري، وسنوردها بالشرح والتحليل فيما يلي:

**1-الأهمية السياسية:**

إن العمل بنظام الإدارة المحلية يساهم في إشراك المواطن في إدارة وحداتهم المحلية بما ينطوي عليه ذلك من تقوية الديمقراطية ولفكرة حكم الشعب لنفسه،[2] فالديمقراطية المحلية هي من أهم مقومات

---

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط1، عمان: دار الميسرة للتوزيع،2009، ص258.

[2] محمد علي الخلايلة ، الإدارة المحلية (دراسة تحليلية مقارنة )، ط1، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009، ص 60.

الديمقراطية القومية الشاملة وأساس الحكامة المحلية، كما أن الحريات المحلية هي فرع من الحريات العامة، فممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال الإدارة المحلية يؤدي إلى تحقيق عدد من النتائج نذكر منها :

– التربية السياسية للمواطنين وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية السليمة من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية مما ينمي لديهم الشعور بالمسؤولية أيضا.

– تنمية قدرات الشخصيات المحلية القيادية وتدريبها للممارسة السياسية على مستوى أعلى في المجالس المحلية.

– تضييق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة، في اللامركزية الإقليمية وعن انتخاب مجالسها من المواطنين فهم من أبناء الوحدة المحلية فإن قراراتهم وتصرفاتهم عادة ما تلقى القبول من المواطنين.

– تقوية البناء السياسي للدولة بتوزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة مما يساهم في إمكانية مواجهة الأزمات والمصاعب المختلفة.

– تحقيق تعاون الجهود الشعبية والحكومية في الوفاء بحاجات الأهالي، فتكمل الجهود الشعبية ما تعجز الإمكانات الحكومية عن تنفيذه، ويساهم بربط السكان المحليين بالأشخاص المسؤولين[1].

**-الأهمية الإدارية:**

تتمثل في تخفيف العبئ عن كاهل السلطة المركزية، هذه الأخيرة مهما كانت كفاءة أجهزتها الإدارية وتعددها لذا لا يمكنها أن تطلع بكل نشاطات الدولة عبر كل أرجائها.

ومن هنا كان نظام الإدارة المحلية الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية ما يسمح للسلطة المركزية للتفرغ لمهامها المتمثلة في رسم السياسة العامة والسهر على تنفيذها[2]. كما أنه يؤدي إلى المرونة والتنوع في استخدام أساليب الإدارة ، إذ يمكن لكل وحدة محلية إتباع طريقة عمل يتلائم مع محيطها وحاجيات مواطنيها.

---

[1] – منير إبراهيم الشلبي،المرفق المحلي: دراسة مقارنة ،ط1،القاهرة:دار الفكر العربي،1977، ص 24-25.

[2]– عبد العزيز صالح بن حبتور ، مرجع سابق الذكر، ص261.

يعمل نظام الإدارة المحلية على تحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ما يساهم في الرفع من كفاءة الإداري لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات.

كما يساهم هذا النظام فى تحقيق درجة كبيرة من الفعالية نظرا لاهتمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية ما يسمح لهم باتخاذ قرارات تتلائم مع الواقع المحلي[1].

**3 – الأهمية الاقتصادية:**

إقامة مشاريع اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، لأن المجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على إقرار المشاريع الاقتصادية التي تحتاج لها الوحدة المحلية، فهذا النظام يساهم في البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي، وتحقيق نوع من العدالة وتوزيع الأعباء الضريبية.

**4– الأهمية الاجتماعية :**

تظهر أهمية الإدارة المحلية من الناحية الاجتماعية في أنها وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم، فإدارة المصالح المحلية التي تتفق وحاجيات المجتمع المحلي تشبع رغباته وتحقق حاجاته، وميوله وخلق شعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، إذ يتمتع المواطن في مختلف أرجاء الدولة على نفس القدر تقريبا من الخدمات.

ومنه نستنتج أن الجماعات المحلية تبقى المسؤول الأول عن توفير و أداء جملة من الخدمات العمومية لسكانها .

[1]– محمد علي الخلايلة، مرجع سابق الذكر، ص60.

- **المطلب الثالث: علاقة عصرنة الإدارات المحلّية بالسلطة المركزية :**

تجسيدا لبرنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية الخاص برقمنة الخدمات الإدارية بالبلديات والدوائر الإدارية، بتوفير الوسائل التكنولوجية واللوجيستيكية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الالكترونية، ومنه ضمان توفر قنوات الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة انترنت عالية التدفق قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية والمواطن، مرفوقة بدرجة من الأمان لحمايتها من الاختراق، وهو ما تسعى لإنجاحه لجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام بالتنسيق مع وزارة الداخلية على تنفيذ برنامج مخطط العصرنة القاضي في فروعه برنامج تكنولوجي.

يستلزم تنفيذ برنامج "**البلدية الذكية**" (الالكترونية) مجموعة من الخصائص والمقومات التي جاء في مقدمتها توديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفر الإدارة على الأرشيف الالكتروني والمفكرات الالكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، بالإضافة إلى التخلص من محدودية الزمن والمكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ناهيك عن التخلص من النظم الإدارية الروتينية الجامدة، وبالتالي التقليل من البيروقراطية في المعاملات، وفي مجمله هو العمل على ترقية العلاقة الرابطة بين الإدارة والمواطن بتبسيط إجراءاتها الإدارية وتعزيز الشفافية لتخفيض حدة النزاعات الناشبة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية، ولترتقي بالخدمة إلى مستوى العالم الرقمي الذي أضحى يرسم معالم العواصم الدولية، لابد أن يعتمد البرنامج بالدرجة الأولى على تطبيق تكنولوجيات الإعلام في الإدارة العمومية، عن طريق خلق قاعدة بيانية خاصة بالبلدية تحتوي على جميع المشاريع ومشاكل البلديات، هذه الأخيرة توصل بمقاطعاتها الإدارية عن طريق شبكة الألياف البصرية، ليتم بعد ذلك ربطهما بالولاية، التي تكون قد زودت بموقع الكتروني **محمي**، للتواصل مع المواطنين بكل سهولة، حيث يستطيع أي مواطن تصفح هذه الأخيرة ومعرفة كامل المشاريع الآنية وحتى نسبة تقدم إنجازها أو أسباب تعطلها في ظرف ثواني معدودة، وفقا للإطار القانوني والتنظيمي المعد من طرف الحكومة ووفقا لمجموعة من التنظيمات والقوانين التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية كالتوقيع الالكتروني والإقرار والتصديق الالكترونيين[1]. ويمكن تحديد علاقتين بين متغير الإدارة المحلية والإدارة المركزية في العلاقتين التاليتين:

---

[1] سليمة حفص ،"سباق ماراطوني لتحقيق حلم "الإدارة المحلية الذكية" بالعاصمة نهاية سنة 2015"،جريدة الفجر،15/ 11/ 2015 ، الساعة 21:30 نقلا عن http://www.al- **fadjr.com**/ar/centre/315772

**أ علاقة تكاملية:**

تفهم البلدية في الجزائر كشكل من أشكال الإدارة المحلية وكفضاء أساسي للتنمية الجوارية خاصة مع عصرنه جهازها الإداري، والذي لا بد أن تقوم بمهامها بكل فاعلية مع الهيئات المحلية الأخرى، والتي تشترك معا في خدمة المواطن والتكفل بانشغالاته تكون علاقة التكاملية بين الأجهزة والهيئات الإدارية على المستوى المحلي من خلال عصرنتها، نتيجة التطور التكنولوجي والاستعمال الواسع للانترنت والتواصل عبرها.

**ب علاقة تنافسية:**

تعني ميزة التنافس بتصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أن تميز بها نفسها من منافسيها وتحقق التفوق والتميز عليهم، والقدرة على الاستمرارية في ظل محيط متغير وهذا التنافس يستوجب جودة الخدمة، وسرعة الاستجابة في تلبية الحاجات، وقلة التكلفة والتحديث أي الابتكار أساليب جديدة[1].

[1] وهيبة داسي ،" دور إدارة المعرفة في تحقق ميزة تنافسية"، مجلة الباحث، عدد11 ، 2012، ص 167.

## المبحث الثالث :تطور الإدارة المحلية في الجزائر :

### المطلب الأول: الإدارة المحلية في ظل الأحادية الحزبية :

عاشت الجزائر غداة الاستقلال حالة فراغ إداري بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية، و ورثت البلديات العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية كالأمراض والفقر والجهل والأمية والبطالة نتيجة السياسة الاستدمارية. ولتجاوز هذه الوضيعة عمدت السلطات العامة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التأطير والتنظيم الإداري المحلي والتشريع في اتجاه الإصلاح الإداري، لجأت إلى تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج عدة بلديات لإمكانية إدارتها وتسييرها فأصبح بذلك عدد البلديات 687 بلدية بعدما كان 1500بلدية أما على مستوى التأطير فقد تم تنظيم دورات تدريبية وملتقيات لصالح موظفي البلدية لتأهيلهم للقيام بالأعمال الإدارية.

**1ــ عشرية الستينات:**

كرس دستور1963الإصلاح في المجال التشريعي،[1]اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو وارد بالمادة (9 ) منه وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة " 1964 بضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذريه هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ثم صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم–67 – 24الصادر في 18 جانفي 1967 والمتضمن قانون البلدية[2].

مع إصدارها قانون البلدية تبعها مباشرة إصدار قانون الولاية بإصدار الأمر69 / 38 المؤرخ في 28 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية وانتخابات المجالس الشعبية الولائية المتضمنة في نفس العام فأوكلت بعدها مهام جديدة للولاية والبلدية ومنحت صلاحيات واسعة لمسئولهم في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

---

[1] المادة 11 من الدستور الجزائري لسنة 1963.

[2] ج.ج.د.ش، القانون رقم 67/ 24 المتعلق بالولاية المؤرخ في 18–01–1967، الجريدة الرسمية رقم6.

وجاءت إجراءات مرفقة لتعزز هذا الإصلاح وشملت ما يلي:

**1** إدخال ميزانية جديدة للولايات والبلديات التي أدت إلى وضع نظام مالي ومحابسي

**2** إنشاء صندوق جماعي للجماعات المحلية يتمثل دوره الأساسي في مساعدة الجماعات المحلية.

**3** خلق نظام من أجل توزيع عادل للأموال يمكن بواسطتها الجماعات المحلية الفقيرة أن تستفيد من موارد غير جبائية.

الاقتطاع الإجباري من مداخيل التسيير و هو مبلغ يخصص لتغطية التجهيز والاستثمار للبلديات والولايات والمغزى من هذا الإصلاح هو تمكين الجماعات المحلية من الاستقلالية في المجال المالي ومنحها الوسائل المادية والبشرية ومسؤولية تكملة تطوير إقليمها تكملة لمجهود الدولة[1].

وقد أجريت تعديلات في عدد من البلديات على التوالي في سنتي 1969-1971 وفي سنة 1963 ، ورثت الجزائر بيانات إدارية لم تكن قادرة على التأقلم مع المضمون الجديد لها بعد الثورة التحريرية، ما استدعى إلى تخفيض عدد البلديات من 1535 إلى 676 بلدية.

**2ـ عشرية السبعينات:**

تم إجراء تصحيح طفيف للبلديات عام 1971م، حيث استحدثت خمسة عشر 15 بلدية، مما رفع عددها الإجمالي إلى691 بلدية، وبالمقابل وعقب التدعيم الحاصل في مجال الإصلاح الإداري الذي مس المجال المحاسبي المالي ، تعين للمشرع أنه من الملائم تتويج ذلك بإعادة النظر في عدد بيانات جميع ولايات الوطن.

لذلك تم رفع عدد الولايات من 16 ولاية إلى 31 ولاية، في حين انتقل عدد الدوائر من 91 إلى 160 دائرة.

---

[1] –ياقوت قديد، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية "دراسة حالة ثلاث بلديات "، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011-2010 ،ص88.

كما نص دستور الجزائر الصادر بموجب الأمر رقم 76- 97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، على أن المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية، وأن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والاجتماعية والثقافية القاعدية،كما جعل من اتخاذ أي تنظيم إقليمي وتقسيم إداري للبلاد من اختصاص القانون[1].

وبذلك يكون قد توافق مع ما نص عليه المشرع في الميثاق الصادر في 5 جويلية 1976 الذي بين في بابه الثاني المحور الثاني، النقطة الخامسة مع المصدر الثاني على طبيعة النظام الإداري الذي انتهجته الجزائر، حيث نص على أن الدولة الجزائرية قد اتخذت من اللامركزية أساس لتطويرها وتنظيمها، ووسيلة تزيل العراقيل الإدارية وتسعى لجعل غاية أعمال الأجهزة التنفيذية القادمة ، تحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن وتمكين الجماهير من المشاركة الشعبية من حل مشاكلها بنفسها[2].

**3. عشرية الثمانينات :**

وآخر نظام للتقسيمات الإدارية هو ذلك الذي صدر عام 1984، إذ تضمن تقسيم البلاد إلى 48 ولاية وكل ولاية مقسمة إلى دوائر يبلغ عددها الإجمالي 583 دائرة وكل دائرة مقسمة إلى بلديات بلغ عددها الإجمالي 1541 للبلدية[3].

لقد ورثت الجزائر في هذه المرحلة مجموعة من القوانين الفرنسية التي كانت تسير بها الجماعات المحلية التي لم تتلائم مع طبيعة النظام السياسي الجزائري و المركزية المشددة التي كانت تفرض علي هذه الجماعات في ظل نظام الأحادية الحزبية التي أدت إلي أحداث إلي أكتوبر 1988 و صدور دستور 1989 و إلغاء نظام الأحادية الحزبية.

---

[1] ج ج د ش المادة 06 من دستور 1976 الصادرة بموجب الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976.

[2] ج ج د ش المرسوم رقم 76 - 57 المؤرخ في5جويلية 1976 المتضمن إصدار الميثاق الوطني، الطباعة الشعبية للجيش الجزائري،1976، ص 59 .

[3] ج ج د ش القانون رقم84-09 المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد، المؤرخ في:04-02-1984، الجريدة الرسمية للجمهورية، رقم 06.

## المطلب الثاني: الإدارة العامة في ظل الانفتاح السياسي :

عرفت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد و اعتماد التعددية الحزبية في ظل مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدنها الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، اعتبر المجلس البلدي قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية بالاعتماد على مبدأ التعددي وتماشيا مع هذا الإصلاح، جاء القانون البلدي رقم 1990(08)، وقانون الولاية رقم 1990(09) ليحدد مسار جديدا في التنظيم الإداري المحلي إلى الوقت الراهن[1].

تعتبر **الولاية** أكبر وحدة إدارية بعد الوزارة وتتألف من دوائر وبلديات حسب ما جاء في نظام التقسيمات الإدارية، وتضم كل من ولاية الدائرة والبلدية مناطق حضرية وريفية ولا يوجد في القرى وحدات محلية مستقلة، وتتمتع كل من الولاية والبلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث عرفت المادة الأولى من القانون رقم 90-09 المتعلق بقانون الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2]

كما عرف المشرع **البلدية** بموجب المادة 14 من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية: "هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بينما عرفها قانون البلدية لسنة 1967 في المادة الأولى بأنها" الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية".

ويتضح من التعريف الثاني كثرة وظائف البلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية[3].

وتشكل **الدائرة** وسيط إداري بين البلديات والولاية، لا تمثل هيئة أو جماعة محلية إدارية بل هي مجرد قسم أو فرع إداري تابع ومساعد للولاية والهدف من وجودها( يعين فيها مجلس منتخب)،هو تقريب الإدارة

---

1-عبد النور ناجي،"دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة لتجربة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ورقلة ، العدد 1، ماي 2009، ص 155.

2-ج.ج.د.ش، القانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية المؤرخ في 7-04-1990، الجريدة الرسمية رقم 15.

3-ج.ج.د.ش،القانون رقم 90-08، المتعلق بقانون البلدية رقم 90-08، المؤرخ في 07-04-1990، الجريدة الرسمية رقم 15.

للخدمات من المواطن في كل بلديات الولاية المنتشرة عبر حدودها، تدار الدائرة من طرف رئيس الذي **يعين** بواسطة مرسوم[1]

أما بالنسبة لسنة 1997 فقد دعمت الإدارة الجزائرية بنظام إقليمي جديد هو نظام المحافظة الذي طبق في العاصمة بتاريخ31_07_1997، غير أن هذا النظام عرف تراجعا دستوريا[2].

وتعتبر الولاية مؤسسة سياسية تسير من طرف ممثلين منتخبين من المواطنين، فهي مجهزة بمجلس ولائي للسلطة التقريرية تبعا للاختصاصات المخول إليه، وإذا تمثل الولاية جماعة سياسية ذات صبغة لا مركزية، غير أنها تتشكل أساسا لتمثيل مصالح الحكومة المركزية، فهي وحدة إدارية ترابية للدولة ويؤكد حقيقة ذلك تعيين الوالي الذي يتم من طرف رئيس الجمهورية ويخضع لإشرافه وزير الداخلية[3]

أما **البلدية**، فإذا يتم إحداثها وإلغائها بمرسوم، فإنها تعتبر هي الأصلية الأساسية في تنظيم وتشكيل القاعدة النموذجية للهيكل التنظيمي الإداري اللامركزي بالاعتراف بالبلدية على أنها :

شخص معنوي عام، والذي يعترف بوجود كيان قانوني يستقل بمواطنيه وأجهزته وذمته المالية وموارده البشرية ويتمتع بأهلية قانونية للتقاضي، ونائب يعبر عن إرادتها يتمثل في رئيس المجلس البلدي[4]

نستطيع القول أن هذه المرحلة تميزت بصدور القانون 90-08 و قانون 90-09 في ظل ظروف متميزة، وبعد التحول السياسي والاقتصادي وبعد صدور دستور 1989 وانفصال علاقة الحزب مع الدولة ماساهم في تكريس مبدأ التعددية الحزبية وكذلك حتى يكون الوسيلة الأساسية للتنظيم الإداري المحلي ومشاركة المواطن الجزائري في إدارة شؤونه العامة من خلال المجالس الشعبية البلدية من خلال توفير حاجات المواطن اليومية في اتصالاته مع السلطات العمومية وفي التعبير السليم عن احتياجاته الحقيقية وتقديم مطالبه المشروعة لا سيما على صعيد البلدية وتوسيع صلاحيات هذه الأخيرة علي عكس ما كانت عليه في ظل الأحادية الحزبية وتعزيز سلطات المنتخبين المحليين واختصاصاتهم وتسيير رقابة الهيئة الناخبة وإقامة أجهزة تنفيذية ميدانية للتكفل باحتياجات المواطن على أحسن وجه وهي النقاط المتجلية من خلال هذا القانون المذكور.

---

[1] ناصر لباد، مرجع سابق الذكر ، ص 237.

[2] عمار بوضياف، الوحيد في القانون الاداري، ط9 ، ا الجزائر ، للنشر والتوزيع،2007 ، ص 234 .

[3] لخضر عبيد، المجموعات المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1986، ص 18 .

[4] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ص32.

## المطلب الثالث: نظام الإدارة المحلية في ظل التعديلات الجديدة :

### أولا: عوامل وظروف ظهور قانون البلدية الجديد: 10/11:

لقد استغرق إعداد القانون البلدي رقم،11-10 خمس سنوات كاملة، فنص هذا القانون الذي يحتوي على 220 مادة يأتي ليحل محل القانون رقم 08/90، والتي أظهرت التحولات التي عرفتها و تعرفها البلاد أنه يحمل الكثير من النقائص التي تجعل من أحكامه لا تستجيب لتلك التحولات والتعديلات التي يوجهها الجماعات المحلية و لم يعد بإمكانه معالجة الاختلالات والمشاكل الجديدة الناجمة، خاصة عن التعددية الحزبية بالإضافة إلى ظهور متطلبات مشروعة و مختلفة متعلقة **بالعصرنة الشاملة** التي تستدعي استجابات من نمط جديد[1].

فقانون البلدية الجديد يهدف إلى إدخال تصحيحات قصد تحقيق التوازنات الضرورية لتأسيس تسيير منسجم للبلدية فالحالات المختلفة المعاشة خلال العشرون سنة، الماضية من تطبق القانون 08/90 المتعلق بالبلدية، أظهرت محدودية منظومة قانونية غير قادرة على تفكيك التوترات.

وعن عدم تمكنها من تسوية المشاكل ذات النمط الجديد المتولد خاصة عن التعددية منها بروز جماعات و مصالح تحاول الاستحواذ على هيئات البلدية لصالحها عن طريق لعبة التحالفات على حساب منطق حزبي، ما ساهم في زعزعة استقرار رئيس البلدية واللجوء السريع وغير المؤسس إلى سحب الثقة و إلى وجود حالات الانسداد[2].

---

[1] ج.ج.د.ش،القانون رقم 11-10، المتعلق بقانون البلدية ، المؤرخ في 22-06-2011، جريدة رسمية رقم37.

[2] -عبير غمري،" إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2010_2011، ص97-98 .

**أهداف قانون البلدية 10/11**

1 توفير مداخيل البلديات و منح حق التصرف في ميزانيات و مخططات التنمية المحلية.

2 تعزيز دورها في الاختيارات التنموية المحلية من خلال التأكيد على أ ريها و مواقفها بشأن بعض أنواع المشاريع التي تقام على إقليم البلديات.

3 تجسيد التنمية المحلية و ضمان الاستمرارية وفعالية المرفق العام المحلي.

4 إشراك المواطن في اتخاذ القرارات من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة للمجالس البلدية.

5 السماح للجمعيات المحلية و لبلديات على وجه التحديد القدرة على إنشاء مؤسسات بمعايير اقتصادية حقيقية تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات تسمح لها بتغطية جزء مهم من إلتزاماتها الاجتماعية و المشاركة بفعالية في جهد التنمية الوطنية[1].

**ثانيا :الولاية في التشريع الجديد 07/12**

نظرا لمجموعة من الظروف المختلفة أثرت على الهيأت المحلية خاصة النظام الولائي دفع بالدولة إلى النظر في هذ الأخير وترشيده وما دفع بالدولة اللجوء إلى عدة تدابير وإصلاحات لتفعيل دور الولاية تماشيا مع المستجدات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية منها والإقليمية والدولية، وتكييف النصوص القانونية للجماعات المحلية حسب ما تمليه تلك الظروف.

**عوامل وظروف صدور قانون الولاية 07/12 :**

تزامنا مع صدور قانون البلدية رقم 10/11 دفع المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في قانون الولاية بقانون مماثل وهو قانون الولاية 12/ 07 [2].

1 تلاشي المجموعة القانونية الخاصة بالولاية لسن1969 1990 و ظهور العديد من الثغرات والنقائص بها بصورة تجعل من الضروري إعادة النظر فيها بالتجديد والإثراء والتطوير.

---

[1] –عبير غمري،" إصلاحات الإدارة المحلية في الج ا زئر :.مذكرة ماجستير، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية– الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010_2011 98–99 .

[2] ج.ج.د.ش ، المرسوم الرئاسي رقم07/12 المؤرخ في 21/ 03/ 2012 ، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية ، رقم 09.

2 تأثير العشرية السوداء من القرن الماضي علي نظام المؤسسة الولائية ماديا و في هيكلتها و مواردها البشرية الأمر الذي دعى إلى ضرورة معالجة هذه التأثيرات و لسلبيات بصورة شاملة وسليمة[1] .

3 مع ظهور نظام التعددية السياسية في نظام مجالس الهيئات المحلية أدى إلى حدوث بعض اللإختلالات والانسدادات التي أضرت بمبادئ حسن و قيادة الهيئات الولائية و منها على وجه الخصوص مبدأ حسن سير الهيئات بانتظام وإطراد مبدأ حياد الإدارة، و مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين في الانتفاع بخدمات إدارة الهيئات الولائية، كما أنه من بين الأسباب الكامنة وراء تعديل قانون الولاية 09/90 إرجاع المشرع ذلك إلى بروز بعض المشاكل التي كان لها انعكاسات على المنظومة التشريعية التي يطبعها وجود فراغات قانونية ازدادت حدة مع تعاقب الأحداث منذ 1990.

على ضوء هذه النقائص جاء نص القانون الجديد المتعلق بالولاية الذي يحتوي على 181 مادة التي تعرفها البلاد في كافة المجالات كما يأتي هذا القانون الجديد في سياق الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر[2].

**أهداف قانون الولاية رقم 07/12**

يسعي قانون الولاية رقم 07/12 الجديد إلى بناء نظام لا مركزي في الجزائر خلال السنوات المقبلة ترجمة لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة ومساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسيات العمومية و ترشيد القرار على المستوى المحلي، فهو يهدف إلى تمكين الولاية من القيام بدورها على أكمل وجه في مجال التنمية باعتبارها فضاء للتضامن و التنسيق الوطني بشكل يكون مكملا للبلدية و يقدم خدمة عمومية جواريه.

هدف قانون الولاية 07/12 هو تكيف هذه الأجهزة وتعزيز دورها في ممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة و جعلها مكانا لتنسيق النشاط القطاعي المشترك والموحد للمبادرة المحلية [3].

---

[1] رسالة مجلس الأمة، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 26 ، نوفمبر 2005 ،ص 11-12.

[2] مصطفى درويش،"الجماعات المحلية بين القانون والممارسة ،مدى تكيف نظام الإدارة المحلية مع الحقائق الوطنية- الجديدة "، مجلة الفكر البرلماني،الجزائر،17 أكتوبر 2002 ، ص 6-7 .

[3] عبير غمري، مرجع سابق ص271 .

إن الإصلاح يهدف إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها الدول العالم .

إن الإصلاح هذا، الشامل المدى، يتوخى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة و الوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي، و عصرنه الاقتصاد و إفاضة التقدم الاجتماعي، مساندة فعالة.

**خلاصة واستنتاجات الفصل:**

توالت الإصلاحات على الإدارة المحلية الجزائرية منذ الاستقلال الى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، لكن تبقى ناقصة وتحتاج دوما الى مواكبة التطورات ومطالب الشعب، ولما أصبحت غير قادرة على تلبية جميع مطالبه كان لزاما على الدولة الجزائرية إجراء سلسلة من الإصلاحات الجديدة وكانت كل مرة تصدر لذلك قوانين ترافق الإصلاحات ولكل فترة زمنية متطلباتها وطرق إصلاحها. وصولا إلى اعتماد إصلاحات ترافق العصرنة الحاصلة على المستوى الدولي.

فالتطورات التكنولوجية أصبحت تصر على الإدارة الجزائرية اعتمادها بعد كثرة الطلبات وزيادة إعداد المتعاملين مع الإدارات العمومية، على أن تجعل التعاملات متماشية مع روح العصر، وتحقيق النقلة من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث (عصري).

# الفصل الثاني:

# واقع عصرنة الإدارة المحلية من خلال دراسة ميدانية لبلدية سيدي نعمان (مصلحة الحالة المدنية)

## الفصل الثاني: واقع عصرنة الإدارة المحلية من خلال دراسة ميدانية لبلدية سيدي نعمان (مصلحة الحالة المدنية).

بعد تناولنا لماهية الإدارة المحلية في الفصل الأول وتركيزنا على الأهمية التي تلعبها هذه الأخيرة من خلال إبراز الدور والمجهودات التي تقوم بها للتقرب للمواطن ومختلف المراحل التي مرت بها الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و بغرض تقييم مدى مساهمة العصرنة في الإدارة المحلية وتأثيرها في الخدمة العمومية سنقدم في هذا الفصل دراسة ميدانية من بلدية سيدي نعمان، حيث نتناول في المبحث الأول تقديم لمحة تاريخية للبلدية، وفي المبحث الثاني سوف نركز علي مدى تأثير العصرنة على الخدمة العمومية بعرض وتحليل الاستبيان وإجراء مقابلات مع أعوان الحالة المدنية والمواطنين، أما المبحث الأخير فسنتناول فيه إيجابيات وسلبيات العصرنة تحديدا في بلدية سيدي نعمان.

## المبحث الأول : نبذة تاريخية عن بلدية سيدي نعمان.

### المطلب الأول : التعريف ببلدية سيدي نعمان .

تقع بلدية سيدي نعمان في إقليم ولاية تبزي وزو، يحدها من الشمال بلدية تاورقة و أعفير ومن الجنوب بلدية ذراع بن خدة ومن الشرق بلدية تيزي وزو، ومن الغرب بلدية تادميت، وهي تابعة لدائرة ذراع بن خدة.

تتربع على مساحة قدرها 42 ألف كيلومتر مربع، وهي منطقة فلاحية يبلغ عدد سكانها 11 ألف نسمة أنشأت البلدية عام 1985. .

حسب ما نص عليه دستور الجزائري لسنة 1996 فإن البلدية تعتبر كجماعة محلية قاعدية للبلاد تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لها اسم ومقر، وتجسد مبدأ اللامركزية.

ويتمثل جهازها الإداري فيما يلي :

**1/ الهيئة التنفيذية للبلدية**

تتكون الهيئة التنفيذية للبلدية من رئيس المجلس البلدي ومن 13عضوا إلى 43 عضوا كأقصى حد وذلك بحسب تعداد سكان البلدية طبقا للمادة 79من القانون العضوي 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012المتعلق بنظام الانتخابات)[1].

والذي يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام والسري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات.

[1] ج.ج.د.ش،القانون العضوي رقم 01- 12المتعلق بنظام الانتخابات ، المؤرخ في 12-01-2012، جريدة رسمية رقم 1.

**ـ النظام القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي :**

نصت المادة 65 من قانون البلدية 11-10 "يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدرا القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين واستنادا للأحكام الواردة في قانون البلدية11-10 يمكن حصر حالات إنهاء المهام في الحالات التالية:

*الاستقالة

*التخلي عن المنصب في غضون شهر و10أيام (المادة 74)[1].

*التخلي عن المنصب بسبب الغياب غير المبرر (المادة 75)[2].

*إلغاء حالة سحب الثقة في القانون الجديد الذي يسبب حالات انسداد

*يزاول رئيس المجلس الشعبي البلدي مهامه واختصاصاته القانونية، وإعطاء الشرعية و اتخاذ القرارات سواء كممثل الدولة أو ممثل للبلدية[3].

**ـ صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:**

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الصفة القانونية فهو ممثل للبلدية يقوم بتمثيل الدولة على تراب بلديته.

**ـ صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة :**

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى إقليم البلدية.

يتمتع الرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية (عقود الزواج تسجيلات المواليد).

طبقا المادة 92 من القانون 11- 10 يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط لشرطه القضائية

ضابط الشرطة الإدارية تحقيق النظام العام والأمن والسكينة.

المكلف بنشر القوانين والتنظيمات وتنفيذها على تراب البلدية.

---

[1] ج.ج.د.ش،القانون رقم 11-10، المتعلق بقانون البلدية ، المؤرخ في 22-06-2011، الجريدة الرسمية رقم37.

[2] ذات المرجع.

[3] المرجع ذاته.

السهر على احترام مقاييس العمران وتسليم رخصه البناء.

**ـ صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية:**

* يقوم بإعداد الميزانيات المختلفة للبلدية وتنفيذها.

* يمثل البلدية في التظاهرات والاحتفالات الرسمية.

* إصدار القرارات الرامية إلى تنفيذ مداولات المجلس وإبرام العقود والصفقات البلدية.

* الإشراف على حسن سير الإدارة البلدية ومصالحها.

**2-الهيئة التداولية للبلدية:**

يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة.

يضم المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي نعمان 15 منتخبا بطريقه الاقتراع العام المباشر السري على قوائم الأحزاب من طرف سكان البلدية لمدة 5 سنوات.

يباشر المجلس الشعبي البلدي أعماله أو مناقشه أي قضيه تخص البلدية بواسطة المداولات التي يجريها أثناء الاجتماعات حيث يعقد دورة عاديه كل شهرين.

يعقد المجلس دورات استثنائية بطلب من الوالي أو من رئيسه أو ثلث أعضائه.

وتكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية بغرض توسيع الرقابة الشعبية على أشغال المجلس وقد تكون الجلسة مغلقه في حالتين هما.

* المسائل التأديبية الخاصة بالأعضاء.

* دراسة مسالة متعلقة بالأمن.

* ولا تنفذ المداولات إلا بعد أن يصادق عليها الوالي[1].

**تنظيم إدارة بلدية سيدي نعمان:**

[1] ج.ج.د.ش،القانون رقم 11-10، المتعلق بقانون البلدية ، المؤرخ في 22-06-2011، الجريدة الرسمية رقم37.

تنظم إدارة بلدية سيدي نعمان كباقي البلديات، حيث تتكون من مصالح إدارية وأخرى تقنية.

**1 المصالح الإدارية للبلدية:** التي تتكون من مصلحة الشؤون المالية، ومصلحة تسيير المستخدمين، ومصلحة الشؤون الاجتماعية الثقافية والرياضية، ومصلحة التقنية والتعمير، ومصلحة الوسائل العامة والتراث البلدي، ومصلحة التنظيم والشؤون العامة. وعلى رأس هذه المصالح نجد الأمين العام للبلدية

**مكتب الحالة المدنية:** يقوم بـتحرير جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية المختلفة[1].(انظر في الملاحق الهيكل التنظيمي للبلدية قيد الدراسة) .

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، يوم 17ديسمبر 2015، الساعة 11:00.

## المبحث الثاني:عرض وتحليل الاستبيان:

### المطلب الأول: مراحل الدراسة الميدانية:

**أ –موضوع الدراسة:**

بغرض تقييم مدى مساهمة عصرنة الإدارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية في بلدية سيدي نعمان، قمنا بطرح الاستبيان الأول الذي كان موّجه للمواطنين بهدف معرفة مدى تأثير العصرنة على نوعية الخدمات المقدمة لهم داخل البلدية ولاسيما مصلحة الحالة المدنية، والثاني موجه لأعوان الحالة المدنية ذلك لمعرفة مساهمة العصرنة في تحسين أدائهم الوظيفي وتسهيل مهامهم داخل مصلحتهم.

**ب –أداة الدراسة:**

تمثلت أداة الدراسة في وضع الاستبيان الذي يعد أحد أدوات الحصول على الحقائق وتجميع البيانات والمعلومات المعبرة عن الواقع ، وقد أخذنا بعين الاعتبار الأمور التالية أثناء إعداد الاستبيان:

–استخدام لغة مبسطة في طرح الأسئلة يفهمها المواطن والموظف مهما كان مستواهما.

–إتباع أسلوب واحد في الاستبيان يعتمد على وضع إشارة(×) عند الإجابة.

–تجنب التحيز حين وضع جواب معين حيث تترك الحرية للموظف والمواطن كي يجيب عن السؤال دون أن يشعر بأنه مقاد للإجابة.

**ج ـ وقد قمنا بتقسيم هذا الاستبيان إلى جزأين هما:**

**الجزء الأول:**

يتضمن معلومات عامة حول العمر، الجنس، الحالة المدنية والمستوى الدراسي، وهي متغيرات أساسية يمكن من خلالها معرفة وإبراز توجهات أعضاء العينة اتجاه واقع العصرنة داخل الإدارة المحلية.

**الجزء الثاني:**

لقد احتوى هذا الجزء من الدراسة على 30 استمارة خصصناها للمواطنين واسترجعنا 30 منها، حيث تضمنت 6 أسئلة من أجل معرفة نوعية الخدمات المقدمة لهم بعد انطلاق عملية العصرنة.

والثاني كان موّجه لأعوان الحالة المدنية حيث ضمت 10 استمارات تمت الإجابة على 10 تضمنت هي الأخرى على 8 أسئلة كانت تهدف إلى معرفة مساهمة العصرنة في تسهيل مهام أعوان الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان.

**المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمواطنين :**

**أ- البيانات الأولية:**

بعد تفريغ البيانات الشخصية الواردة في الاستبيان وفق متغيرات: الجنس، العمر، والحالة المدنية، والمستوى الدراسي تم التوصل إلى النتائج التالية:

**1- توزيع العينة على أساس الجنس:**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **ذكر** | 14 | ٪46.66 |
| **أنثى** | 16 | ٪53.34 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذكور والإناث تبدو متقاربة حيث تمثل نسبة الإناث 53.34% بينما نسبة الذكور بـ 46.66% وهذا ما يعطي توازن أكثر للدراسة التي قمنا بها ومعرفة آراء كلى الجنسين.

**2 توزيع العينة على أساس العمر:**

| التكرار والنسب / الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **20 إلى 29 سنة** | 6 | ٪20 |
| **30 إلى 40 سنة** | 10 | ٪33.34 |
| **40 إلى 50 سنة** | 8 | ٪26.66 |
| **من 50 أو أكثر** | 6 | ٪20 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 33.34% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة تليها نسبة 26.66% تتراوح أعمارهم ما بين 40 إلى 50 سنة، أما بالنسبة للأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 30 سنة و50 سنة أو أكثر تقدر ب 20% فكل هذه النسب تعطي للدراسة مصداقية لأنها مست مختلف الأعمار.

**3 توزيع العينة على أساس الحالة المدنية:**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **متزوج** | 18 | ٪60 |
| **أعزب** | 12 | ٪40 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المواطنين المتزوجين بلغوا 60% والعزاب تقدر نسبتهم بـ 40%.

والاستبيان في حاجة إلى الحالتين فهما معنيين باستخراج وثائق الحالة المدنية (شهادة زواج لا يستخرجها إلا المتزوجون وبالتالي الفكرة عندهم أوضح إن العملية تتم بسهولة أم العكس).

**4 توزيع العينة على أساس المستوى التعليمي:**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| ابتدائي | 1 | ٪3.34 |
| متوسط | 3 | ٪10 |
| ثانوي | 12 | ٪40 |
| جامعي | 14 | ٪46.66 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة 46.66% من المواطنين لهم المستوى الجامعي ثم تليها نسبة 40% لهم المستوى الثانوي، أما أصحاب الطور المتوسط فيمثلون نسبة 10% ثم تأتي نسبة 3.34% من المجموع الكلي بالنسبة لأصحاب التعليم الابتدائي.

**تحليل نتائج الأسئلة الخاصة بمدى تأثير العصرنة على الأداء العمومي في بلدية سيدي نعمان**

**1) ما رأيك في عصرنة الإدارة المحلية ولاسيما مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات ؟**

| الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| ناجح | 17 | ٪56.66 |
| متوسط | 13 | ٪43.34 |
| فاشل | 0 | ٪0 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

لقد أكدت العينة المدروسة وفق ما ورد في الجدول أن 56.66% من المواطنين يعتبرون أن عصرنة الإدارة المحلية ولا سيما مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات ناجح، ثم تليها نسبة 43.34% تراها متوسطة و0% تعتبرها فاشلة، وهذا مؤشر إيجابي يظهر لنا تخلص المواطنين من نظرتهم التشاؤمية اتجاه الإدارة المحلية (ولو نسبيا).

**2) كيف تساهم العصرنة في تحسين الخدمة العمومية (في نظرك)** ؟ عن طريق؛

| الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| السرعة في تقديم الخدمة | 9 | ٪30 |
| الدقة في الأداء | 5 | ٪16.66 |
| القضاء على البيروقراطية | 16 | ٪53.34 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

فيما يتعلق في كيفية مساهمة العصرنة في تحسين الخدمة العمومية في نظر المواطنين فـ53.34% أجابوا بالقضاء على البيروقراطية ؛ ثم تليها السرعة في تقديم الخدمة بنسبة 30%، فهذه النسبة تري في السرعة في تأدية الخدمة حلاً للقضاء علي الطوابير المعروفة في البلديات لاسيما عند كل الدخول الإجتماعي (سبتمبر وأكتوبر من كل سنة).

في حين ترى النسبة المتبقية أن مساهمة العصرنة في الإدارات المحلية تتمثل في الدقة في الأداء بنسبة 16.66%؛ أي يبحثون في نوعية الخدمة، أوراق دون أخطاء في كتابة الاسم أو أخطاء في تواريخ الميلاد، وغيرها من الأخطاء التي يجد فيها المواطنون صعوبات في تعديلها حيث يضطرون في العديد من الحالات للذهاب إلى القضاء لتعديلها وذلك يأخذ أموالا ووقتا طويلا.

**3)ـ كيف تقيم مردود موظفي الحالة المدنية بعد انطلاق عملية العصرنة في مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان؟**

| الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| جيد | 14 | ٪46.66 |
| متوسط | 16 | ٪53.34 |
| ضعيف | 0 | ٪0 |
| **المجموع** | 30 | ٪100 |

من خلال الإجابات التي تلقيناها من قبل أفراد العينة، فيما يخص مردود موظفي الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان بعد العصرنة نجد أن 53.34% من المواطنين يعتبرونه متوسطا، ثم تليها نسبة 46.66% التي تعتبر أن الخدمة جيدة ونسبة 0% ضعيفة، وهذا يعتبر إيجابي لأن العصرنة ما زالت في بداياتها.

**4) ما هي متطلبات نجاح عملية عصرنة الإدارة المحلية في رأيك ؟**

| الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| – التكوين الجيد للموظفين | 19 | ٪63.34 |
| – وضع آلية تساعد على تطبيق إستراتيجية الإدارة الإلكترونية | 8 | 26.66 |
| – توفير عدد كبير من مزودي الخدمة بالإنترنت(opérateurs) | 3 | ٪10 |
| **المجموع** | 30 | ٪ 100 |

تشير إجابات العينة وفق ما هو مبين في الجدول أن أهم متطلبات نجاح عصرنة الإدارة المحلية تتمثل في التكوين الجيد للموظفين، حيث تمثل نسبة العينة التي أجابت بذالك 63.34%، ثم تأتي وضع إستراتيجية لإنجاح عصرنة الإدارة المحلية بنسبة 26.66%، ثم توفير عدد كبير من مزودي الخدمة بالانترنت بنسبة 10%، الإجابة الأكثر تمثيلا منطقية جدا ومتوقعة؛ لأن التكوين الجيد يؤدي إلى نجاح أي عمل، لكن من خلال الاستبيان يظهر إن ورود أي خطأ حتى إن كان تقني وخارج عن النطاق فمرده للبشر، فلذلك يؤخذ على الموظفين كثيرا وتنسب إليهم جميع الأخطاء، فلم يكن تفكير المستجوبين الا نسبة صغيرة حول مزودي خدمة الانترنت، وقد يعد ذلك متطلبا مناصفة مع المتطلب الأول، لأن زيادة

عددهم لا يجعل المواطن يعيش الانتظار في الطوابير وما تليها من الضغوط النفسية له وللموظف.

**5) هل من سلبيات تعرفها عملية عصرنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ؟**

| الفئة | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| نعم | 10 | ٪33.34 |
| لا | 20 | ٪66.66 |
| **المجموع** | 30 | ٪100 |

نلاحظ من خلال النتائج المبينة أن نسبة 66.66% من العينة المدروسة ترى أن عصرنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان لا تعرف سلبيات بينما تمثل النسبة التي أجابت بـ نعم تقدر بـ33.34%، دلالة منهم على التحسن النوعي الذي تعرفه الخدمات المقدمة بعد انطلاق عملية العصرنة مقارنة بالخدمات المقدمة في الماضي البعيد والقريب.

**6) كيف تري مستقبل مصلحة الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان ؟**

| الفئة | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| ناجح | 27 | ٪90 |
| فاشل | 3 | ٪10 |
| **المجموع** | 30 | ٪100 |

إن نتائج هذا الجدول تؤكد بنسبة 90% من أفراد العينة ترى مستقبل ناجح لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، في حين ترى نسبة 10% بأن مستقبل هذه المصلحة فاشل حسب العينة المدروسة و

هذا يعود حسبها إلى غياب إستراتيجية واضحة من قبل السلطات المعنية إضافة إلي التعطل المستمر للأجهزة ، والأخطاء المرتكبة في كتابة الأسماء أو ما يسمى بالأخطاء المادية التي أثقلت كاهله وما يترتب عنها من تعطيل لمصالحه، باعتبارها تحتاج إلى وقت طويل من أجل تصحيحها.، فيتبين لنا من خلال نتائج الجدول على تفاؤل المواطنين بمستقبل العصرنة داخل مصلحة الحالة المدنية بعدما كانوا يعانون من البيروقراطية وطوابير الانتظار.

**المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بأعوان الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان .**

أ- البيانات الأولية:

بعد تفريغ البيانات الشخصية الواردة في الاستبيان وفق متغيرات الجنس، العمر، والحالة المدنية، والمستوى الدراسي تم الوصول إلى النتائج التالية :

1 توزيع العينة على أساس الجنس:

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| ذكر | 2 | ٪20 |
| أنثى | 8 | ٪80 |
| المجموع | 10 | ٪ 100 |

يتضح من خلال الجدول أن الفئة المستحوذة على مصلحة الحالة المدنية هي فئة الإناث بنسبة 80٪ من إجمال العينة المختارة، في حين 20٪ ذكور من إجمال العينة المختارة لأن العنصر النسوي يتلاءم مع هذه الوظيفة حسب المستخدمين والمستجوبين.

**2- توزيع العينة على أساس العمر:**

| الفئات | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **20 إلى 29 سنة** | 0 | ٪0 |
| **30 إلى 40 سنة** | 7 | ٪70 |
| **40 إلى 50 سنة** | 3 | ٪30 |
| **من 50 أو أكثر** | 0 | ٪0 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يظهر من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثل الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 30 إلى 40 سنة، بنسبة 70٪، أي فئة شباب وهم العنصر الحيوي في المصلحة قيد الدراسة من إجمالي العينة المختارة، وبعدها تليها الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 40 إلى 50 سنة بنسبة مئوية تقدر بـ: 30 ٪ من إجمالي أفراد العينة المختارة، والفئتين 20 إلى 29 و من 50 أو أكثر فلم نسجل أية نسبة.

**3 توزيع العينة على أساس الحالة المدنية**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **متزوج** | 7 | ٪70 |
| **أعزب** | 3 | ٪30 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة هي 70٪ من أفراد العينة المختارة تمثل فئة المتزوجين وتأتي بعدها فئة العزاب التي تشكل نسبة 30٪ من أفراد العينة المختارة.

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة متزوجين وأرباب أسر الأمر الذي يتطلب منهم زيادة قدراتهم وكفاءتهم لأداء عمل أحسن، كما نرجع ذلك إلى شعورهم بالاطمئنان النفسي والاستقرار الأسري والاجتماعي، أما نسبة العزاب تشكل فئة الضئيلة مقارنة بالمتزوجين.

- **4 توزيع العينة على أساس المستوى التعليمي:**

| | **التكرار** | **النسب** |
|---|---|---|
| متوسط | 0 | ٪0 |
| ثانوي | 5 | ٪50 |
| جامعي | 5 | ٪50 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يظهر من خلال الجدول أن نسبة التعليم في المستويين الثانوي والجامعي متساويتين 50٪ من إجمال أفراد العينة المختارة، في حين لم نسجل أية نسبة في مستوى المتوسط. ما يدفعنا بالقول أن هناك تجانس بين الوظائف أو المهام الموكلة للموظفين في مصلحة الحالة المدنية مع مستواهم التعليمي.

**2 تحليل نتائج الأسئلة الخاصة بمدى تأثير العصرنة على الأداء العمومي في بلدية سيدي نعمان.**

**1) هل سهلت عصرنة الإدارة المحلية مهامكم داخل مصلحتكم؟**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| نعم | 8 | ٪80 |
| لا | 2 | ٪20 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 80٪ من الأعوان أجابت بأن عصرنة الإدارة المحلية سهلت الكثير من المهام، ثم تليها نسبة 20٪ من العينة المختارة تقول بأن العصرنة لم تسهل المهام. وهذا يعود حسب الأعوان إلي وجود ضغط علي بعض الشبابيك من غيرها و هذا يعود إلي سوء التنظيم فينتج عنه بذل جهود أكثر من بعض الأعوان على أعوان آخرين.

هذا ما يدل حسب النسب المقدمة أن عصرنة الإدارة المحلية قلصت الكثير من الأعباء والجهود و ربح للوقت مما ينتج عنه تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين.

**2) هل وجدتم صعوبات في التأقلم مع التغير التكنولوجي ؟**

| | **التكرار** | **النسب** |
|---|---|---|
| نعم | 2 | ٪20 |
| لا | 8 | ٪80 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يظهر من خلال الجدول بأن الموظفين في مصلحة الحالة المدنية لم يجدوا صعوبة في التأقلم مع التغير التكنولوجي واستعمالها بنسبة 80٪ بينما 20٪ يظهر أنهم يجدون صعوبة في التأقلم واستعمال التكنولوجية. و هذا يعود لوجود شريحة من الأعوان حتى ولو كانت ضئيلة تجد صعوبة فى التحكم في الوسائل الحديثة مثل الحواسيب و آلات الطباعة و غيرها من المعدات المتطورة التي لها علاقة بالعصرنة خاصة الفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 40 إلى 50 سنة.

يتبين بأن إدخال التكنولوجية واستعمالها لم يؤثر سلباً علي أغلبية أعوان الحالة المدنية، بل تأقلموا معها بسهولة. ماساهم إيجابا في تحسين آدائهم.

**3) هل تتوفر مصلحتكم على كافة الوسائل المادية الضرورية لتحقيق العصرنة؟**

| | **التكرار** | **النسب** |
|---|---|---|
| نعم | 3 | ٪30 |
| لا | 7 | ٪70 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يبين الجدول أن نسبة 70٪ من أعوان الحالة المدنية يرون أن مصلحتهم غير متوفرة على كافة الوسائل الضرورية لتحقيق العصرنة و حسب أسئلة الإستبيان التي قمنا بها فمعظم الأعوان يرون أن النقائص تكمن في افتقار البلدية إلى مقر لائق، حيث أهم ما يميزها صغر المساحة وعدم توفرها على أماكن مخصصة لانتظار المواطنين، حيث أن معظم العاملين بالبلدية يعملون في إطار عقود ما قبل التشغيل، يتقاضون أجرا لا يتجاوز 15 ألف دينار، ناهيك عن غياب التكوين، خاصة وأن استعمال مثل هذه التقنيات يتطلب تكوينا خاصا، من أجل ترقية العمل الإداري وتحسين الخدمة العمومية ..مقابل نسبة 30٪ الذين يرون أنها تتوفر على كافة الوسائل الضرورية لتحقيق العصرنة. يمكن استنتاج أن العصرنة قد قطعت فيها أشواط إلا أنها تعاني من عدة نقائص.

**4) هل قمتم بدورات تكوينية خارج بلديتكم**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| نعم | 3 | ٪ 30 |
| لا | 7 | ٪70 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن 70٪ من الموظفين في مصلحة الحالة المدنية لم يقوموا بدورات تكوينية، الذين قاموا بدورات تكوينية تمثل نسبة 30٪ فقط من الموظفين الذين قاموا بدورات تكوينية اقتصرت على التقنيين المتخصصين في الإعلام الآلي و المعنيين بجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية و البطاقة الرمادية حيث الأجهزة المستعملة لإصدار هذه الوثائق معقدة نوعاً ما تحتاج إلى تكوين ما يسمح للأعوان أن يتحكمو بها بشكل جيد و عفي من هذا التكوين الأعوان الآخرين خاصةً الذين يعملون في شبابيك الحالة المدنية ، فأغلبيتهم يعملون في عقود ماقبل التشغيل و هذا يمنعهم من الاستفادة من التكوين و التربصات الخارجية ، وهذه نسبة غير كافية لتحقيق انطلاقة جيدة للعصرنة.

**5 ) كم هو عدد هذه الدورات التكوينية منذ الانطلاق الحقيقي لتطبيق العصرنة على مستوى البلديات؟**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **مرة** | 0 | ٪0 |
| **مرتين** | 1 | ٪10 |
| **ثلاث مرات أو أكثر** | 2 | ٪20 |
| **ولا مرة** | 7 | ٪70 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يوضح الجدول ما لاحظناه في السؤال الرابع، حيث نسبة 70٪ من الأعوان لم يقوموا بأية دورة تكوينية منذ الانطلاق الحقيقي لتطبيق العصرنة، و20٪ منهم قاموا ثلاث دورات أو أكثر، و10٪ منهم قاموا بدورتين. هذا ما يفسر نقص في تقديم الخدمة العمومية داخل مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، الإدارة لم تحدد مطالبها بعد في عملية التكوين، وان كانت عملية التكوين عندها في عملية العصرنة مقتصرة على الموظفين المختصين في الإعلام الآلي، دون إعطاء أهمية لبقية الموظفين اللذين يشكلون النسبة الأكبر في المصلحة وهم اللذين يسيرون العمل فيها.

**6) هل ترى بأن هذا التكوين كاف بالنسبة لك ( ي ) ؟**

| الفئة | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| نعم | 1 | ٪10 |
| لا | 9 | ٪90 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال الجدول بأن الموظفين غير راضين عن تكوينهم أو أنه تكوين ناقص بنسبة 90٪ هذا ما يؤكد أنهم لم يرسلوا إلى دورات تكونية أو أنهم تلقوا تكوينا ضعيف بينما تمثل نسبة 10% (موظف واحد)، فقط من العينة التي تري بأن هذا التكوين كافي.

**7) كيف تقرؤون مدى رضي المواطنين للخدمات المقدمة بعد العصرنة ؟**

| الفئة | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| جيد | 3 | ٪30 |
| متوسط | 5 | ٪50 |
| ضعيف | 2 | ٪20 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

يبين الجدول بأن نسبة 50٪ من الموظفين يرون أنهم يقدمون خدمات متوسطة، ثم تليها نسبة 30٪ يرونها بأنها خدمات جيدة، و20٪ المتبقية يرونها بأنها خدمات ضعيفة. ما يظهر لنا اعتراف أعوان الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان بأن الخدمات المقدمة للمواطنين ليست في المستوى المطلوب.
فإن اعترف جلّ الموظفين المستجوبين بأن المصلحة لا تزال بعيدة عن اعتماد العصرنة الفعلية في الإدارة المحلية، تحديدا في مصلحة عملهم، فإن ذلك يتطلب لا محالة لعمل جهيد حتى تصل المصلحة وبالتالي الإدارة (البلدية) إلى ما تسعى إليه من تقدم خدماتي كمي ونوعي.

**8 ) كيف ترى مستقبل عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر؟**

| | التكرار | النسب |
|---|---|---|
| **ناجح** | 8 | ٪80 |
| **فاشل** | 2 | ٪20 |
| **المجموع** | 10 | ٪ 100 |

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 80٪ من الأعوان لديها تفاؤل كبير بمستقبل عصرنة الإدارة المحلية، في حين 20٪ يرونه فاشل. هذا ما يدفعنا نتفاؤل بمستقبل عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر رغم النقائص التي تعاني منها البلديات على مستوى الوطن.

ويتضح أن نسبة المتفائلين من المستجوبين لم تتغير تفاؤلاتهم على مدى الأسئلة المطروحة عليهم، وعدم الرضا استمر من خلال أجوبة من يمكن وضعهم في خانة المتشائمين.

**المطلب الرابع: التعديلات الجديدة على مستوى الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان**

بدأت عصرنة مصلحة الحالة المدنية إجراءات قامت بها الوزارة المعنية وأصطلح عليها تبسيط الإجراءات الإدارية قامت بنشر طريقة واضحة من خلال وضع قائمة الوثائق المكونة للملفات المطلوبة لكل إجراء أول خدمة عمومية فيما يلي :

ـ **تقليص عدد الوثائق المكوّنة للملفات الإدارية** بترك المهم منها مثل؛ تقليل عدد الوثائق المتعلقة بجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية.

عملية تقليص عدد الوثائق الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14/ 75 الذي يحدد قائمة الوثائق الحالة المدنية، حيث حدد في المادة الثانية منه قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح المختصة، وعليه تمثل الوثائق المطلوبة حاليا في عقد الزواج والدفتر العائلي البطاقة العائلية للحالة المدنية عدم إعادة الزواج مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة مستخرج من السجل الأصلي، إلى جانب شهادة الميلاد، مستخرج عقد الميلاد الخاص، عدم الطلاق، بيان الوفاة شهادة الوفاة الدفن شهادة الحياة إلى جانب بيان إعلان الوفاة إعلان زواج الممثلين لوثائق الحالة المدنية المستعملة مابين المصالح[1].

كما تم جمع بعض الوثائق فيما بينها وإطلاق تسميات جديدة عليها كإدماج الشهادة العائلية مع شهادة الحالة المدنية تحت مسمى البطاقة العائلية للحالة المدنية التي تضم جميع المعلومات الخاصة بعائلة طالب البطاقة.

ـ **إلغاء شرط المصادقة** على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية وذلك طبقا للمادة للمرسوم التنفيذي رقم 14 / 363 المتعلق بإلغاء الإحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على النسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 75/14 يحدد قائمه الوثائق الحالة المدنية، المؤرخ في 17 فبراير 2014، الجريدة الرسمية،العدد 11، ص 06.

لكن نصت المادة 2 من هذا المرسوم التنفيذي على أنه؛ "لا يمكن للمؤسسات والإدارات والأجهزة والهيئات العمومية والجماعات المحلية وكذلك على المصالح التابعة لها أن تشترط التطبيق طبق الأصل على نسخ الوثائق الصادرة عنها أو عن أي منها في إطار الإجراءات الإدارية التي تعتمدها **باستثناء** الحالات المنصوص عليها صراحة بموجب قانون أو مرسوم رئاسي[1].

وعليه يمكن للإدارات العمومية أن تشترط تقديم الوثيقة الأصلية وعندما تتعلق الإجراءات الإدارية بتكوين ملف يخص منح حق أو رخصة يستلزمان تحريات يقتضيها أمن أو النظام العام[2].

يمكن للإدارات العمومية تأكد من صحة الوثيقة بجميع الوسائل أو استغلال القواعد البيانات وكذلك في **إطار التعاون ما بين الإدارات**[3].

**ـ رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية** ( عقود الميلاد، عقود الزواج، عقود الوفاة ) على المستوى الوطني تم استحداث تسجيل وطني إلكتروني للحالة المدنية يربط جميع البلديات والملحقات الإدارية بها، وكذلك البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصليات بالخارج.

وبفضل هذا الإجراء تمكن المواطن من استخراج الوثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية عبر التراب الوطني مثال شهادة الميلاد الخاصة رقم(12خ ) الذي يمكن للمواطن استخراجها من أي بلدية بغض النظر عن البلدية التي ولد فيها. كما يمكن للجالية الجزائرية في الخارج من استخراج ذات الوثائق في اقرب قنصلية منها[4].

**ـ تمديد آجال التصريح بالولادات والوفيات.**

**ـ إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة بعدما كانت سنه واحدة إلى غير محددة،** وهو الأمر المنطقي

**ـ تمديد آجال صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بعدما كان سنه واحدة**[5].

---

1ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 363/14 المتعلق بإلغاء الإحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على النسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، المؤرخ في 15ديسمبر 2014، الجريدة الرسمية، العدد 72 ، ص 28.

2ـ المرجع ذاته، المادة 3،ص 28.

3. المرجع نفسه ، المادة 4 ،ص 28.

4ـ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ، يوم 17ديسمبر 2015، الساعة 11:00

5 مقابلة شخصية ، مع أعوان الشبابيك ، يوم 17ديسمبر 2015، الساعة 14:00

* اعتماد نظام جديد لعملية استخراج الوثائق من البلديات يتمثل في موقع انترنت يربط المواطن بالبلدية. إذ شرعت وزارة الداخلية يوم 23 افريل2015 العمل بنظام جديد لاستخراج الوثائق الإدارية على غرار شهادة الميلاد من مختلف البلديات وذلك عن طريق موقعها الالكتروني، وتسهيل العملية إذ يمكن تقديم بطاقة التعريف الوطنية (الهوية) فقط لاستخراج شهادة الميلاد، وإمكانية طلب الوثائق عبر الموقع والذهاب إلى البلدية لاستلامها الهدف هو تمكين المواطن من طلب الوثائق من البيت وتخفيف الضغط على البلديات وتسهيل عملية استخراجها[1].

* وتتمثل المحاولة المستقبلية في إنشاء النظام الجديد وهو استخراج الوثائق الحالة المدنية في المنزل وهي مصادق عليها من خلال منح المواطن رقم سري يدخل به إلى الموقع لتحميل الوثائق الحالة المدنية الخاصة به.

ومن خلال تجسيد فكرة تقريب الإدارة من الموطن سوف تحظى جميع البلديات بمصالح أخرى وخدمات من صميم حياة المواطن وهي:

ـ خدمة استخراج بطاقة التعرف الوطنية (لاسيما البيومترية لاحقا)

ـ خدمة استخراج جواز السفر البيومتري .

ـ خدمة استخراج البطاقة الرمادية.

هذه الخدمات تقدم في بلديات الجزائر العاصمة (المركز ) كتجربة أولى في انتظار تعميمها على جميع البلديات التراب الوطني.

**أـ من نواحي التجهيز:**

– ربطت مصلحة الحالة المدنية بـشبكه الانترنت.

– تجهزت المصلحة بالمعدات اللازمة لذلك منها الأجهزة الكمبيوتر وآلات الطباعة.

– إعادة هيكلة مصلحة الحالة المدنية من تقسيم الشبابيك لإستخراج الوثائق.

– إعادة إصلاح المصلحة من الناحية الجمالية من طلاء و زخرفة.

– تجهيزها بكراسي الانتظار وأماكن الكتابة، ووضع دفتر الشكاوى الذي يكتب فيه المواطن الأمور التي يراها ناقصة في هذه المصلحة أو شكر على الخدمة. وإن كانت كراسي الانتظار بعد عملية إمكانية استخراج الوثائق من البيت ستكون دون داع.

---

1. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ، زيارة الموقع يوم 20 ديسمبر 2015 ، الساعة 21:30
http://www.**interieur.gov.dz**/default.aspx?lng=ar

**ب ـ من حيث الموارد البشرية:**

يتم إعداد الموظفين لهذه المهمة عن طريق تكوينهم من الجانب الإداري وكذلك تكوين الموظفين التقنيين في مجال الإعلام الآلي؛ والصحيح هو استثمار المورد البشري حتى ذلك غير التقني، فكلما ضمنا لهم تكوينا نوعيا كلما استطاعوا هم تحسين حال الإدارة التي يعملون بها مستقبلا، وتفاديها الأزمات الإدارية والمالية لأنهم في قدرة على التنبؤ ومواجهة المشكلات وحلها قبل تراكمها واستفحالها.

## المبحث الثالث: تقييم العصرنة في بلدية سيدي نعمان .

### المطلب الأول: مساوئ وسلبيات اعتماد العصرنة في بلدية سيدي نعمان.

تكفلت مصلحة الحالة المدنية بمتطلبات المواطن من حيث الوثائق الإدارية التي يحتاجها في حياته اليومية مسايرة للتحولات التي مست بيئة المجتمع والتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية إذ نجد أن هذا القطاع يعاني من عده **اختلالات انعكست سلبا** على حسن الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي:

– إن بعض العقود المحررة والمسلمة للمواطنين يتم طباعتها بشكل رديء الأمر الذي يسبب الإزعاج الكبير للمواطنين عند تقديمهم هذه الوثيقة في الملفات الإدارية ولا تقبل في نهاية الأمر لصعوبات قراءتها.

– غياب توقيعات ضباط الحالة المدنية نتيجة الإهمال أو الضغط .

– عدم اكتمال تسجيل البيانات الهامشية الواجب إدراجها في عقود الحالة المدنية.

– كثره الأخطاء الإملائية عند إصدار الوثائق الحالة المدنية هذا ما سبب للمواطن صعوبة تكوين الملف الإداري، ويقابلها رفض الجهات الإدارية بهذه الأخطاء الشيء الذي يسيء لصورة الإدارة ودورها في تقديم الخدمة العمومية للمواطنين.

– تفشي ظاهرة الازدحام لدى الشبابيك في عمليات إصدار وتسليم الوثائق الحالة المدنية؛ لأن المواطن لم يتعود على اعتماد الانترنت لطلبها وقد تطول مدة لجوء المواطن إلى الانترنت، إلى 10 سنوات كأدنى تقدير لطلب شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق الإدارية دون المرور على موقع انترنت البلدية المزمع إنشاءه في السنوات القريبة، وقد يبقى المواطن ينتظره لمدة طويلة أيضا.

– البطء في معالجه طلبات المواطنين رغم أن عملية العصرنة تسعى لتسريع تقديم الخدمات.

– نقص إعلام المواطنين حول التطورات المستجدات للخدمات الإدارية المقدمة .

– نقص أو غياب الوسائل والإشارات في توجيه المواطنين على مستوى بعض الهيئات الإدارية .

– الاستقبال وتوجيه المواطنين من قبل أعوان غير مؤهلين أو في صورة غير لائقة، وباستعلاء

– عدم رضا المواطن بالخدمة المقدمة يعود إلى عدم الاهتمام أو المعاملة السيئة التي يتلقاها أحيانا من قبل الموظف.

ـ ولازالت شهادات الميلاد باللغة الفرنسية لا تسلم إلى طالبيها في كل البلديات، ويشترط عليه التقدم إلى مصالح البلدية التي ولد فيها وسجل فيها لأول مرة.

– عصرنة الخدمة العمومية جاءت متأخرة مقارنة بدول الشمال المتقدم، بل بدول الجوار الإقليمي لاسيما دول المغرب العربي (تونس والمغرب)، بل حتى بعض الدول الإفريقية عملت على عصرنة إداراتها. العملية لم تكن من وحي الفكر الإداري الحكومي الجزائري، إنما الفكر الإداري العالمي الحديث الذي استوجب عصرنة الإدارات في العالم أجمع لتسهيل حياة المواطن من جهة، والقضاء على التعامل البيروقراطي الذي يعانيه المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون في الدول فيعطل نجاحهم.

– انقطاع خدمة الانترنت يؤدي إلى شلل كلي لهذه الخدمات وهذا ما أثبته انقطاع السلك البحري الرابط بين مدينتي عنابة ومرسيليا لمدة ستة أيام الذي انجرت عنه خسائر مادية للمؤسسات العمومية والخاصة، وتعطل جميع الخدمات العمومية التي تعمل بالانترنت ومن بينها استخراج الوثائق الحالة المدنية، ويمكن القول أننا على أبواب بيروقراطية من نوع جديد. لذلك المطلب الأول في هده الحالة هو تنوع مزودي الانترنت( operateurs).

– تعطل أجهزة الكمبيوتر وآلة الطباعة.

– إن سبب عدم تقديم الخدمة في وقتها كما يجب هو غياب روح المسؤولية وغياب الرقابة والمتابعة.

– رصد أغلفة مالية كبيرة للتدريب البشري، لكن لازال يحتاج لتدريبات متواصلة.

**المطلب الثاني: ايجابيات عصرنة مصالح الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان:**

إن المواطنين على علم بإجراءات التي تتخذها الحكومة في إطار عصرنة الخدمة العمومية خاصة مصلحه الحالة المدنية من خلال ما تتداوله وسائل الإعلام الوطنية لاسيما القنوات التلفزيونية، الشيء الذي يلفت الانتباه أن برنامج العصرنة بدأ يأخذ مجراه الصحيح بإطلاع المواطن على هذه الإجراءات، لكن يبقى الإعلام ضعيفا وغير معمم، لأن الإعلام لا يكتف بوسائل الإعلام المعروفة بل الالكترونية أيضا وجب استغلالها، كما تستغل المنشورات والمطبوعات التي قد تنشر في البلدية، وتوزع على الفاعلين في المجتمع المدني لاسيما الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والنوادي، إضافة إلى إرسالها إلى الجامعات لاسيما التي تهتم في تخصصاتها بالإدارة (المدرسة العليا للإدارة، كليات الحقوق والعلوم الإدارية، كليات العلوم السياسية لاسيما في تخصصاتها المختلفة المتعلقة بالتنظيم الإداري والإدارة المحلّية، كليات الاقتصاد والتسيير، كليات علم الاجتماع )، وإرسالها إلى المدارس حتى تساعد في عملية التنشئة السياسية من جهة، وتشارك في العملية التعليمية.

* تمكين المواطنين من استخراج الوثائق الحالة المدنية في أي مكان دون الرجوع إلى مكان الازدياد كما كان في السابق الأمر مما يوفر الراحة للمواطن والجهد والوقت والسرعة في إنجاز أشغالهم وملفاتهم الإدارية.

* تفادي الاكتظاظ والطوابير أو التقليل منها على شبابيك الحالة المدنية والمشاكل المنجزة عنها من شجار وغلق هذه المصلحة، وبالتالي كم من بلدية كان مصدر غلقها تشاجر بين المواطن والموظف بخصوص استخراج وثائق الحالة المدنية.

## خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانيةقادتنا إلى مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان الواقعة في دائرة ذراع بن خدة ولاية تيزي وزو، قدمنا في بداية الفصل نبذة تاريخية للبلدية وهيكلها التنظيمي.
ولتقييم العصرنة داخل مصلحة الحالة المدنية قمنا بإعداد استبيان؛ الأول خصصناه للمواطنين من أجل معرفة مدى رضى المواطن بأداء الأعوان بعد انطلاق عملية العصرنة، والثاني وجهناه للأعوان لمعرفة مساهمة العصرنة في تسهيل مهامهم داخل مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان إضافة إلى إجراء مقابلات شخصية داخل المصلحة للتعرف على مستجدات العصرنة فيها.

من خلال ما جاء في هذه الدراسة التي قمنا بها نستطيع القول بأن العصرنة ساهمت في تحسين آداء أعوان الحالة المدنية، وتخفيف أعباء المواطنين، إلاّ أن ظاهرة البيروقراطية لازالت متفشية في الإدارة المحلية الجزائرية مما يتطلب جهودا كبيرة للتخفيف منها، وهذا يعود حسب الدراسة التي قمنا بها إلى عدم توفر الإمكانيات المادية للبلدية، والضعف في التكوين والتأطير الجيد للموظفين.

العصرنة داخل الإدارة المحلية لا تتحقق إلا بإتباع إستراتجية بعيده المدى ونظرة متأنية متفحصة لوضعية الإدارة المحلية والعامة للقضاء على مشكل البيروقراطية، ومن جهة أخرى إن الإصلاحات المتعلقة بالخدمة العمومية والتي باشرت فيها الحكومة من خلال العصرنة الحالية رغم نتائجها على ارض الواقع إلا أنها تبقى غير كافية لتقريب الإدارة من المواطن كما أنها أتت متأخرة استنادا للتطلعات التي أجريناها وهذا رغم التفاؤل الذي لاحظناه لدى المواطنين والأعوان بمستقبل العصرنة الإدارية في المصلحة قيد الدراسة.

# الخاتمة

## الخـــــــاتـــــمـــــة:

تمثل العصرنة مرحله جديدة وحاسمة للانتقال من الخدمة العمومية التقليدية إلى الخدمة العمومية الحديثة الالكترونية كجسر للعبور إلى إدارة الكترونية والتحوّل من الاتصال المباشر للمواطنين مع البلدية إلى تواصل افتراضي عبر شبكة انترنت والمواقع الرسمية لمختلف الإدارات.

ويجدر الإشارة إلى ضرورة التحكم الجيد والاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة والمعدات وبرامج التكنولوجيا والاتصال من أجل تقديم حلول للمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة المحلية في شكلها التقليدي وعدم خلق بيروقراطية جديدة.

لقد أصبح من الضروري على الحكومة تعميم العصرنة في إداراتها العامة وصولا إلى إدارة الالكترونية كونها مطلبا هاما تفرضه التحولات التكنولوجية والعولمة من أجل الانفتاح على المجتمعات العالمية .

كما أن خيار عصرنه الإدارة المحلية يسعى للقضاء على البيروقراطية وتسهيل الخدمة والأداء وجاءت كبديل لتكريس الرقابة والشفافية، ومنع المحاباة والرشوة والمحسوبية خاصة إذا كان التعامل مع هذه الإدارات يتم بشكل افتراضي.

كل هذا سيحدث تغيرات سريعة في نمط حياة المواطن وسيقلل من الصورة السلبية لمفهوم الخدمة في شكلها التقليدي، وما ينجم عنه من هدر للوقت والتكاليف والتراجع في الأداء.

أمّا الجزائر فقد حاولت مواكبة هذا التّطوّر الإداري، وذلك بإدخال تقنيات حديثة لتحسين الخدمة العمومية داخل جماعاتها المحلية خاصة مصلحة الحالة المدنية هادفةً بذالك التخفيف من أعباء المواطنين وتقريب الإدارة إليه.

وقد توصّلنا من خلال هذه الدّراسة و في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة إلى أنّ:

*تأثير العصرنة على الخدمات العامة يكمن في القضاء على طوابير الإنتظار والاكتظاظ على مستوى الشبابيك.

*تؤثر عصرنة الإدارة المحلية على الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكه الانترنت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية.

*عصرنة الإدارة المحلية هي البديل الذي يفرض نفسه في وقتنا الحاضر نتيجة التسارع التكنولوجي مما تفرضه من سرعة في الاستجابة للخدمات ويزيد من مستوى فعاليه الأجهزة الإدارية أثناء تأدية الخدمات العمومية.

*وتتجلى فوائد عصرنة الإدارة المحلية في الشفافية والديمومة وسرعة الاستجابة و ربح الوقت.

* تجنب العصرنة كثيرا من الأخطاء و الهفوات المتكررة في وثائق الحالة المدنية للمواطنين.

*أنتجت لنا العصرنة سجل وطني للحالة المدنية الذي يمكن المواطن من استخراجها من أي مكان على التراب الوطني.

وفي الأخير يجدر الإشارة إلى أن الإدارة المحلية في الجزائر حققت قفزة نوعية حتى و لو كانت نسبية وهذا بشهادة المواطنين والأعوان نظراً للأعباء التي خففتها عنهم، إلاّ أن الإدارة المحلية في الجزائر مازالت بحاجة إلى عصرنة فعلية وعميقة تشمل جميع مكوناتها بدأ بالقوانين المنظمة لها وصولا إلى الخدمة الجيدة للمواطنين من خلال التكوين الجيد للأعوان داخل مصلحة الحالة المدنية جميعهم وأن لا يقتصر على فئة معينة، ما التمسناه خلال الدراسة الميدانية التي قادتنا إلى مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية من أجل ضمان النوعية في الخدمة المقدمة للمواطن إضافة لذالك ضرورة إتباع إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى لتحقيق ما يسمى عصرنة الإدارة المحلية بمعناها الحقيقي لأن الادارة التي تعتمد على العصرنة تحقق رضا المستخدمين وهو حال الادارات العمومية محاولة الاقتراب من المواطن وتسهيل استخراج وثائقه الادارية من مصلحة الحالة المدنية بطريقة منظمة مخففة عليه عبى الانتظار والمماطلة.

.

# الملاحق

جامعة مولود معمري ( تيزي وزو)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# استـبـيـان

في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلّية، تحت عنـــوان "**عصرنة الإدارة المحلية و تأثيرها في الخدمة العمومية** ".

يرجى التفضل بتعبئة الاستبيان بوضع إشارة × أمام العبارة المناسبة وفي الخانة المناسبة لها، ونعلمكم أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستكون في فائدة بحث علمي أكاديمي لا غير.

إعداد الطالبين:

ـ عبد النور بوخديمي

ـ فارس بوقلال

إشراف الأستاذة:

د/ نبيلة بن يوسف

السنة الجامعية :2014 – 2015م

**بيانات عامة:**

**- الجنس:**

**ذكر** ☐ **أنثى** ☐

**العمر :**

**من 20 - 29** ☐ **من 40 - 50** ☐

**من 30 - 40** ☐ **من 50 أو أكثر** ☐

**الحالة المدنية :**

**أعزب** ☐ **متزوج** ☐

**المستوى الدراسي :**

**ابتدائي** ☐ **متوسط** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي** ☐

**عصرنة الإدارات المحلية، مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان .**

**1) ما رأيك في عصرنة الإدارة المحلية ولاسيما مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات ؟**

ناجح ☐ متوسط ☐ فاشل ☐

**2) كيف تساهم العصرنة في تحسين الخدمة العمومية في نظرك؟** عن طريق؛

السرعة في تقديم الخدمة ☐ الدقة في الأداء ☐ القضاء على البيروقراطية ☐

**3) كيف تقيم مردود موظفي الحالة المدنية بعد العصرنة في مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ؟**

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

**4) ما هي متطلبات نجاح مشروع عصرنة الإدارة المحلية في رأيك ؟**

- التكوين الجيد للموظفين ☐
- وضع إستراتيجية لإنجاح الإدارة الإلكترونية ☐
- توفير عدد كبير من مزودي الخدمة بالإنترنت(opérateurs) ☐

**5) هل من سلبيات تعرفها عصرنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان ؟**

نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بنعم أذكر بعضا منها ؟

.....

.....

.....

**7) ما هي عوائق عصرنة مصلحة الحالة المدنية على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدية سيدي نعمان ؟**

.....

.....

**8) كيف تري مستقبل مصلحة الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان ؟**

**ناجح** ☐ **فاشل** ☐

**استبيان رقم 2 خاص بالأعوان :**

**بيانات عامة:**

**- الجنس:**

**ذكر** ☐ **أنثى** ☐

**العمر :**

**من 20 - 29** ☐ **من 40 - 50** ☐

**من 30 - 40** ☐ **من 50 أو أكثر** ☐

**الحالة المدنية :**

**أعزب** ☐ **متزوج** ☐

**المستوى الدراسي :**

**ابتدائي** ☐ **متوسط** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي** ☐

**1) هل سهلت عصرنة الإدارة المحلية مهامكم داخل مصلحتكم ؟**

نعم ☐ لا ☐

**2) هل وجدتم صعوبات في التأقلم مع هذ التغير التكنولوجي ؟**

نعم ☐ لا ☐

**3) هل تتوفر مصلحتكم على كافة الوسائل المادية الضرورية لتحقيق العصرنة؟**

نعم ☐ لا ☐

**4) هل قمتم بدورات تكوينية خارج بلديتكم ؟**

نعم ☐ لا ☐

**5 ) كم هو عدد هذه الدورات التكوينية منذ الانطلاق الحقيقي لتطبيق العصرنة على مستوى البلديات؟**

**مرة** ☐ **مرتين** ☐ **ثلاث مرات أو أكثر** ☐

ولا مرة ☐

**6) هل ترى بأن هذا التكوين كاف بالنسبة لك ( ي ) ؟**

نعم ☐ لا ☐ **نوعا ما** ☐

**7) كيف تقرؤون مدى رضي المواطنين للخدمات المقدمة بعد العصرنة ؟**

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

**8 ) كيف ترى مستقبل عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر؟**

**ناجح** ☐ **فاشل** ☐

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة المراجع:

**1. الكتب:**


1 حمدي عادل محمد، الاتجاهات المعاصرة في نظم لإدارة المحلية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973.

2 الشبلي إبراهيم ، المرفق المحلي دراسة مقارنة، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1977 .

3 جعفر قاسم محمد أنيس ، ديمقراطية الإدارة المحلية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1985 ، ص 06.

4 عبيد لخضر، المجموعة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

5 شهاب مسعود، أسس الإدارة المحلية تطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 .

6 الجندي مصطفى ، الإدارة المحلية واستراتيجياتها ،الإسكندرية : منشاة المعارف للنشر،1987 .

7 الطماوي سليمان محمد، الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة، مصر: دار الفكر العربي، 1989

8 الزغبي خالد سمارة ، تشكيل المجالس المحلية و أثرها على كفايتها ،عمان :دار الثقافة للنشر ،1993 ،ص 22.

9 رشيد أحمد ، الإصلاح الإداري ، إعادة التفكير ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1994 ، ص 29.

10 الجهنمي علي محمد، إعداد وتدريب القيادات الإدارية المحلية، الإدارة العامة، 1998.

11 الشيخلي عبد الرزاق ، الإدارة المحلية : دراسة مقارنة ، ط1 ، عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ، 2001 ، ص 21.

12 داوود عزيز ، مناهج البحث العلمي ، الأردن : دار المشرق الثقافي ، 2002.

13 خلابة محمد علي، الإدارة المحلية دراسة تحليليه مقارنة ،عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2003 .

14 بعلي محمد صغير، القانون الإداري: التنظيم الإداري النشاط الإداري، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

15 داوود عزيز ، مناهج البحث العلمي، الأردن : دار المشرق الثقافي ،2006.

16 عبد الوهاب محمد سمير ، الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي، بيروت: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي5، 2007 ص 07.

17 لباد ناصر ، القانون الإداري التنظيم الإداري،ج1 ، ط3 ، الجزائر: مطبعه قالمة ، 2007 .

18 بن حبتور عبدا لعزيز صالح ، الادارة العامة المقارنة، ط1، عمان : دار الميسرة للتوزيع ، 2009.

19 الخلايلة محمد علي ، الإدارة المحلية (دراسة تحليلية مقارنة )، ط1، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009، ص 60.

20 عوابدي عمار ، القانون الإداري الجزء الأول النظام الإداري ، ط2 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2012.

21 بوضياف عمار ، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر : دار ريحانة للنشر والتوزيع ، .2007

**2ـ المجلات و الدوريات:**

1 رسالة مجلس الأمة ،مجله الفكر البرلماني ،الجزائر ،العدد 26، نوفمبر 2005 .

2 عبد النور ناجي،"دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة لتجربة الجزائر"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،.ورقلة، العدد 1، ماي 2009 .

3 درويش مصطفى، في الجماعات المحلية بين القانون والممارسة : مدى تكيف النظام الإدارة المحلية مع الحقائق الوطنية ، مجله الفكر البرلماني، الجزائري،العدد10، 17 أكتوبر 2012.

4 وهيبة داسي ،" دور إدارة المعرفة في تحقق ميزة تنافسية"، مجلة الباحث، عدد11 ، 2012.

**3 ـ الرسائل الجامعية:**

1 درويش على محمد عبد العزيز ، تطبيقات الحكومة الإلكترونية ، رسالة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005.

2 أودية مياسة، الفعلية الإدارية في الإدارة الجزائرية، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلام، 2008.

3 عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة، 2009 /2010.

4 خمري عمر ، الإصلاحات الإدارية المحلية في الجزائر،رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010 / 2011.

5 قديد ياقوت ،الاستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حاله 3 بلديات ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعه *أبو بكر بلقايد* تلمسان، 2010 / 2011.

**4 القوانين :**

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1963 .

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائري1976.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996 .

4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 76 / 57 المؤرخ في5جويلية 1976 المتضمن اصدار الميثاق الوطني، الطباعة الشعبية للجيش الجزائري، عدد 61.

5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 67/ 24 الصادر في 18 جانفي 1967 المتضمن لقانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد.6

6 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84/ 09 المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد المؤرخ في 4 فيفري 1984، الجريدة الرسمية، عدد .6

7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90 /08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد15.

8 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون 90 /09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد15.

9 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/ 10 المؤرخ في22 جوان2011 المتعلق البلدية، الجريدة الرسمية، عدد36.

10 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12.

11 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم07/12 المؤرخ في 21/ 03/ 2012 ، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية ، رقم09 .

12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 363/14 المؤرخ في 16ديسمبر 2014 المتعلق بإلغاء التصديق على الوثائق الإدارية طبق للأصل، الجريدة الرسمية، العدد 72.

13 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم 75/14 مؤرخ في 17 فبراير2014 المتعلق بتحديد قائمة الوثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 11.

**5. المواقع الإلكترونية:**

1 ناجي عبد النور، دور البلدية في تقديم الخدمات، شوهد بتاريخ 10/15 /2015، على 11سا، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id .

2 بشير شهاب، مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي في الجزائر، محاضرة ألقيت في جامعة قاصدي مرباح بورقلة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.arado.org.eg/HomePage/ActDetail.aspx?actid=19727.

3 سليمة حفص ،"سباق ماراطوني لتحقيق حلم "الإدارة المحلية الذكية" بالعاصمة نهاية سنة 2015"،جريدة الفجر،شوهد بتاريخ2015/11/15، على الساعة 21:00 نقلا عن http://www.al- fadjr.com/ar/centre/315772 .

4 الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ، زيارة الموقع يوم 20 ديسمبر 2015 ، الساعة 21:30 نقلا عن

http://www.interieur.gov.dz/default.aspx?lng=ar

# الفهرس

**شكر وعرفان** .

**إهداء .**

**مقدمة.** **1**

**الفصل الأول: التأصيـل المفاهيـمي للإدارة المحلية.**

**المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلّية.** **11**

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية. **11**

المطلب الثاني: تعريف الإدارة المحلية بالنظر على أنها حكم محلي. **13**

المطلب الثالث: مفهوم اللامركزية الإدارية. **14**

المطلب الرابع: خصائص الإدارة المحلية . **16**

**المبحث الثاني: مبررات وأهمية وأهداف الإدارة المحلية علاقة عصرنة الإدارات المحلّية بالسلطة المركزية.** **19**

المطلب الأول : مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية . **19**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإدارة المحلية . **21**

المطلب الثالث:علاقة عصرنة الإدارات المحلّية بالسلطة المركزية. **24**

**المبحث الثالث :تطور الإدارة المحلية .** **26**

المطلب الأول: الإدارة المحلية في ظل الأحادية الحزبية . **26**

المطلب الثاني: الإدارة العامة في ظل الانفتاح السياسي . **29**

المطلب الثالث: نظام الإدارة المحلية في ظل التعديلات الجديدة . **31**

**الفصل الثاني: واقع عصرنة الإدارة المحلية من خلال دراسة ميدانية لبلدية سيدي نعمان (مصلحة الحالة المدنية).**


**المبحث الأول : نبذة تاريخية عن بلدية سيدي نعمان.** **36**

المطلب الأول : التعريف بلدية سيدي نعمان . **38**

**المبحث الثاني:عرض وتحليل الاستبيان.** **42**

المطلب الأول: مراحل الدراسة الميدانية. **42**

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمواطنين . **44**

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بأعوان الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان . **50**

المطلب الرابع: التعديلات الجديدة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان. **58**

**المبحث الثالث: تقييم العصرنة في بلدية سيدي نعمان .** **62**

المطلب الأول: مساوئ وسلبيات اعتماد العصرنة في بلدية سيدي نعمان. **62**

المطلب الثاني: ايجابيات عصرنة مصلحة الحالة المدنية في بلدية سيدي نعمان. **64**

الخـــــاتـــمـــة . **67**

الملاحق. **71**

قائمة المراجع. **77**

الفهرس. **83**

**الملخص بالغة العربية:** إ ن حتمية تطوير الإدارة المحلية أصبح حتمية أولى على جدول أولويات المجتمعات الإنمائية, و تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعي إلي تطوير و عصرنة إدارتها المحلية هادفةً من خلال ذالك إلي تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطن و التقليل من الظغط الذي تعاني منها الإدارة المحلية الجزائرية ، و هذا من خلال الإصلاحات الجذرية التي باشرت بها الدولة مؤخرً ووظعها لقوانين و مراسيم خاصة بذالك.

حيث يهدف هذه الموضوع إلى معرفة مدي تأثير العصرنة علي الخدمة العمومية في مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان حيت قمنا بتقديم إطار نضري سعينا من خلالة إلي تقديم مفهوم للإدارة المحلية و المصطلحات المتعلقة بها ، إضافة إلي التطور الذي عرفته الإدارة المحلية الجزائرية منذ الإستقلال إلي يومنا هذا ، وصولا إلي الدرسة الميدانية التي قادتنا إلي مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان أين قمنا بإجراء مقابلات شخصية و توزيع مجموعة من أسئلة إستبيان علي الأعوان و المواطنين هادفين من خلالها معرفة مدي مساهمة العصرنة في تسهيل عمل الأعوان داخل مصلحة الحالة المدنية و نوعية الخدمات المقدمة للمواطن و أهم التعديلات الجديدة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان. وصولاً إلي تقييم عام للعصرنة داخل هذه المصلحة .